



# المصرية للاتصالات

الشركة المصرية للاتصالات ش.م.م  
خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

## محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩

بناءً على الدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان - رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات، عقدت الجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة المصرية للاتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٨ في تمام الساعة الثامنة والنصف من صباح يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بالعنوان - مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل في الدعوة ، وقد حضر الاجتماع كل من :

### أولاً : السادة / أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسمائهم :

رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة  
العادية للشركة

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان

العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي للشركة

٢. السيد المهندس / أحمد محمد حمدي البحيري

و عضو مجلس الإدارة

عضو مجلس الإدارة

٣. السيد اللواء ا.ح / أشرف محمد سعيد سليم فريد

عضو مجلس الإدارة

٤. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو علي

عضو مجلس الإدارة

٥. السيد الدكتور / حسين يسري محمد جمال الدين

عضو مجلس الإدارة

٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

٧. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعه

عضو مجلس الإدارة

٨. السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد منصور

عضو مجلس الإدارة

٩. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنائني

عضو مجلس الإدارة

١٠. السيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية

### واعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجلس :

عضو مجلس الإدارة

١. السيد الأستاذ / محمد هاني سيف النصر

### ثانياً : الجهات الحكومية :

### حضر ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية :

مدير إدارة التقارير المالية

السيدة الأستاذة / عبير كمال الدين حنفي

### واعتذر عن عدم الحضور :

ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

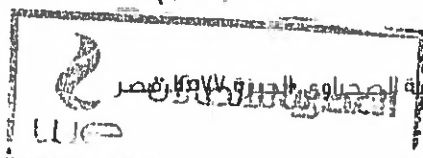
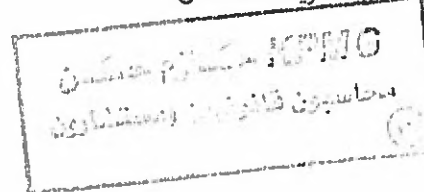
### ثالثاً : المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين لإجتماع الجمعية العامة العادية .

### وحضر ممثلاً عن الحكومة :

رئيس أمانة الشؤون التشريعية بمجلس الوزراء

السيد المستشار / شريف الشاذلي



B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨ طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٧٨١٩ مصر  
صفحة ١ من ٣٧

#### رابعاً : مراقبي الحسابات :

حضر الاجتماع السادة ممثلى الجهاز المركزى للمحاسبات على النحو التالى :

### السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-

- |   |  |
|---|--|
| ١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى  | القائم بإعمال مديرية الإدارة ووكيل الوزارة |
| ٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف       | وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة         |
| ٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن          | وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة         |
| ٤. السيدة المحاسبة / روضة محمد أمين       | وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة         |
| ٥. السيدة المحاسبة / عبير طلعت عبد العزيز | مدير عام نائب مدير الإدارة                 |

**السادة أعضاء إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء ( الجهاز المركزي للمحاسبات ):-**

١. السيدة المحاسبة / عزة العزب سليمان  
٢. السيدة المحاسبة / سهير محمود عبد السميع

**كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG (مراقب حسابات الشركة) :**

- السيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ

كما حضر الاجتماع:

- السيد المستشار / محمد رجائي أحمد عيسى  
نائب رئيس مجلس الدولة – المستشار القانوني للشركة

وتنفذا لحكم المادة رقم (٢١١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
تولى رئاسة الاجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح  
أمين سر الاجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلي :

## أمانة السر:

- الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد

### فارزا الأصوات كلاً من:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين  
رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى  
رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة  
بالشركة

وتنفيذاً للمادة رقم (١٠٦) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة اجراءات الدعوة .

كما قام بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور للسادة/ المساهمين بالشركة وقد تبين من كشف الحضور أن المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع يملكون (١٦٢ ٣٦٨ ٤٠٥) سهم من إجمالي أسهم رأس مال الشركة المصرية للإتصالات البالغ عددها ( ٦٠٠ ٠٧١ ٧٠٧ سهم ) أي أن نسبة الحضور (٨٢,٣٢%) تقريباً وبذلك يكون الإجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة إنعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية صحة انعقاد الاجتماع ، ورحب سيادته بالسيادة الحاضرين، ثم أشار سيادته إلى أن جدول أعمال الجمعية يتكون من إحدى عشر بنداً، ثم دعى سيادته الجمعية العامة العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالي :-

جامع ابراھیم خان

قاهرة إسكندرية البحري  
صفحة ٢ من ٣

العامية لمناقشة جدول الأعمال  
مماسيون قاذونين ومستمعون

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق

جملہ منظور  
مستطاب

## البند الأول:

النظر في اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.  
قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ كالتالي :

### التحول إلى مشغل اتصالات متكامل:

شهدت الشركة المصرية للاتصالات تحولاً كاملاً خلال عام ٢٠١٧ ، بدأ من الإنطلاقة القوية للنتائج أعمالها خلال الربع الأول من العام محافظةً بذلك على هذا الأداء المتميز حتي نهاية العام بما يعكس نجاح إستراتيجية ورؤية إدارة الشركة لمستقبلها ووضعها كاول وأكبر مقدم لخدمات الاتصالات في مصر . وتوجت هذه الجهود بتحقيق الشركة لحلمها الأكبر وهو أن تصبح الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل في مصر ، في سبتمبر ٢٠١٧ بعد أن أطلقت الشركة شبكة "WE" للمحمول تحت شعار "إحنا منك" . وفرت الشركة خدمات الاتصالات المتكاملة من خلال أكثر من ١٥٠ منفذ عند بدء إطلاق شبكة "WE" وقد قامت الشركة بزيادة أعداد تلك المنافذ لتصل إلى ٣٠٠ منفذ مع نهاية عام ٢٠١٧ منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية . وقد حققت الشركة إشتراك مليون عميل في أول شهر من إطلاقها لخدمات المحمول وهو المعدل غير المسبوق في السوق المصرية بما يعكس ثقة عملائنا المتزايدة لتنتهي العام بـ ٢,٣ مليون عميل ، و توجه سيادته بالشكر بالنيابة عن مجلس إدارة الشركة لجميع العاملين بالشركة وعلي رأسهم السيد المهندس / أحمد البحيري - العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة وكل زملائه على الأداء المتميز خلال عام ٢٠١٧ خاصة في ظل التنافسية العالية في قطاع الاتصالات وهذا نجاح نشكره عليه.

### خدمة العملاء:

تم إنشاء نيابة لخدمة العملاء لتعمل على تقديم خدمة متميزة مقارنة بالخدمات المقدمة في السوق المحلي حيث كان عدم وجودها من إحدى المشاكل في الماضي وتم إختيار أفضل العناصر البشرية المتواجدة في الشركات المنافسة في السوق من ممثلي خدمة العملاء وجذبها حيث تم تعيين أكثر من ٨٠٠ ممثل خدمة.

و تم تصميم إجراءات العمل طبقاً لأعلى المعايير العالمية للتشغيل مثل (First Call Resolution) اعتماداً على حل مشكلة العميل من المكالمات الأولى و ذلك من خلال تدريب و تجهيز كفاءات موظفي خدمة العملاء للتعامل مع جميع أنواع المكالمات و(الإستفسارات) الخاصة بجميع الخدمات (Blended Concept) حيث تم وضع سيناريوهات المشاكل الفنية وغير الفنية المحتملة حولها للتعامل و تم وضع أطر التعامل مع هذه المشاكل بطريقة متكاملة.

### ترشيد الإستثمار مع التوسع في شبكات الإتحاط لتلبية إحتياجات العملاء:

حرصت الشركة خلال عام ٢٠١٧ على تفعيل إستراتيجيتها الجديدة المرتكزة على خدمة العملاء وتحسين الصورة الذهنية للشركة عند عملائها الذي تضعهم في المقام الأول حرصاً منها على توفير أفضل جودة خدمة بأفضل الأسعار. إن الهدف الرئيسي لـ "WE" وهو تقديم خدمة مميزة لعملائنا مرتكزة علي أكبر و أقوى شبكة ألياف ضوئية و ترددات مميزة تعطي الشركة ميزة تنافسية لتقديم أسرع و أقوى خدمة إنترنت سواء ثابت أو محمول في مصر و أن توفر جميع خدمات الاتصالات المتكاملة التي يحتاجها عملائها من الأفراد والمؤسسات.

وتعزيزاً لذلك قامت الشركة بالإستثمار في بنيتها التحتية وتطوير شبكاتها والتي انعكست في توفير الحد الأدنى من سرعات الإنترنت طبقاً للخطة الموضوعة بـ ٤ ميجا لنحو ٦٣% من المشتركين ، حيث تؤمن

مسرطو

م.أ.أ. إبراهيم عثمان  
مصرية للاتصالات

KPMG  
محاسبون قانونيون ومستشارون

محمد  
م.أ.أ. محمد

٨٧ القرية الذكية، الخيلو ٢٨، طريق القاهرة - إسكندرية الصحراوي، الحيزة ١٢٥٧٧، مصر  
صفحة ٣ من ٣٧

الشركة بأن رفع كفاءة شبكة الإنترنت في نفس أهمية إطلاق شبكة المحمول، وقد استطاعنا أن نرفع كفاءة الشبكة بالتوازي مع إطلاق شبكة المحمول والذي انعكس إيجابياً على النمو الملحوظ في إيرادات الشركة من خدمات الإنترنت الثابت للأفراد والمؤسسات بما يعتبر المحرك الرئيسي في نمو إيرادات الشركة.

وقد استطاعت الشركة ترشيد خطتها الاستثمارية في ٢٠١٧ حيث تم إنفاق نفس القيمة الدولارية لعام ٢٠١٦ لتطبيق خطة ٢٠١٧ الاستثمارية وهو ما يعكس الإدارة الرشيدة للإنفاق الإستثماري الذي تم في عام ٢٠١٧.

ونظراً لإيمان الشركة بأن التعاون والشراكة هما المفتاح الرئيسي لنجاح الشركة وتجنباً لمخاطر تلك النزاعات، قامت الشركة بتسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بينها وبين مشغلي شبكات المحمول في مصر خارج ساحة القضاء لتنتهي بذلك مرحلة سابقة في تاريخها وتبدأ عصراً جديداً من العمل المشترك يؤدي بثماره مستقبلاً بما يصب في مصلحة العملاء وإرضائهم. قامت الشركة أيضاً بإبرام وتجديد مجموعة من الإتفاقيات التجارية طويلة الأجل بينها وبين شركات المحمول في مصر لتوفير خدمات البنية التحتية وخدمات الصوت الدولية بما يؤمن إيرادات الشركة من تلك الخدمات على المدى الطويل.

**ثم إنتقل سباده إلى عرض أهم مؤشرات نتائج الأعمال عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، طبقاً للقوائم المالية المستقلة ٢٠١٧ :**

- بلغ إجمالي الإيرادات وفقاً للقوائم المالية المستقلة ١٥,٥ مليار جنيه مصري والتي تعكس نسبة نمو قدرها ٣,٥% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٤,٢ مليار جنيه مصري محققاً هامش ربح بنسبة ٢٧,١% من الإيرادات.
- هذا وقد بلغ صافي ربح العام ما قيمته ٥٥٨ مليون جنيه مصري محققاً هامش صافي ربح بنسبة ٣,٦% من الإيرادات.

**وطبقاً للقوائم المالية المجمعة ٢٠١٧ :**

- بلغ إجمالي الإيرادات المجمعة ١٨,٦ مليار جنيه مصري عن العام المالي ٢٠١٧ مقارنة بإجمالي إيرادات عام ٢٠١٦ والبالغة ١٤ مليار جنيه مصري.
- بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاكات والإستهلاكات ٥,٢ مليار جنيه مصري محققاً نسبة هامش قدرها ٢٨% من الإيرادات.
- بلغ صافي الربح بعد الضرائب ٣,٢ مليار جنيه مصري محققاً نسبة هامش صافي ربح بنسبة ١٧% من الإيرادات.
- بلغ نصيب السهم من الأرباح ١,٤ جنيه مصري.
- بلغت الحصة السوقية للإنترنت فائق السرعة خلال عام ٢٠١٧ بنسبة ٧٨%، بزيادة في عدد المشتركين قدرها ٦٨٨ ألف مشترك، في حين بلغ متوسط العائد لكل مستخدم ٩٨,٩ جنيه مصري.
- بلغ عدد مشتركى التليفون المحمول بنهاية العام ٢,٣ مليون عميل وهو رقم غير مسبوق خاصة بعد مرور ثلاثة أشهر فقط من إطلاق خدمات التليفون المحمول.
- بلغت النفقات الرأسمالية ١,٧ مليار جنيه مصري.
- بلغ صافي الدين ٦,٧ مليار جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

د. محمد إبراهيم



### مزايا العاملين

إستمرار لجهود الإدارة في دعم عاملها التي تعتبرهم حجر الأساس في نجاح الشركة المصرية للاتصالات وقدمت الشركة مشروع الرعاية الصحية لأسر العاملين بإجمالي عدد مستفيدين من الخدمة بـ ٢٩٠٠٠ موظف وكذا التأمين الصحي للسادة العاملين بالمعاش والذي يبلغ عددهم ٦٠٠٠ عامل، كما قامت الشركة بعمل وثيقة تأمين على الحياة للعاملين ضد الحوادث.

وحرصاً من الشركة على توفير حياة كريمة للسادة العاملين ومراعاة للظروف الإقتصادية الحالية قامت الشركة بمضاعفة بدل الوجبات و كذا زيادة بدل الانتقال للعاملين ، و قدمت علاوة غلاء معيشة بقيمة ٢٥٠ جنيه مصري للعامل وتطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور ( ٣٠٠٠ جنيه مصري ) وضخ ٢٦٠ مليون جنيه مساهمة الشركة في صندوق الولاء والانتماء.

### الخدمة المجتمعية :

تهدف الإستراتيجية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية للشركة المصرية للاتصالات والتي تركز على إستراتيجية الدولة ورؤيتها للتنمية المستدامة إلى تحسين حياة المصريين لضمان مستقبل أفضل وبداية جديدة كونهم المصدر الحقيقي للثروة من خلال التخفيف من آثار المشكلات المجتمعية الأساسية وتوفير حياة كريمة بالإعتماد على الحلول التكنولوجية وقد تمكنت الشركة من إطلاق العديد من المبادرات الناجحة خلال عام ٢٠١٧ ، حيث قامت الشركة بإطلاق العديد من المبادرات تشمل العديد من المحاور شملت محور الصحة ،محور دمج ذوي القدرات الخاصة ،محور تمكين الشباب والمرأة ،محور تنمية المجتمع و قامت الشركة بالتبرع بمبلغ ٦٢,٢٩٦,٢٣٢ جنيه مصري خلال العام ٢٠١٧.

### الرؤية المستقبلية للشركة :

شعار الشركة الجديد " إحنا منك " يعكس رؤية ورغبة إدارة الشركة المصرية للاتصالات في أن تكون دائماً الاختيار الأول والأفضل لعملائها لخدمات الاتصالات المتكاملة في ظل سوق مصري تتعاضد فيه الفرص والمنافسة .

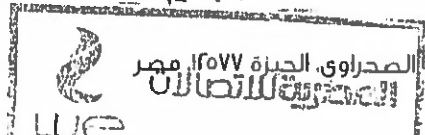
وهدفنا أن نجعل خدماتنا في متناول عملائنا بشكل أكثر سهولة ويسر من خلال زيادة عدد منافذ البيع وتقديم تجربة تتجاوز توقعات العملاء وتحقق خطة الشركة الطموحة للإنتشار الجغرافي على مستوى كافة محافظات الجمهورية داخل السوق المصري . ولما افترسيادته بأنه يعد السادة المساهمين بأن في كل عام سيجدوا ما هو أفضل حيث كان التناح خلال السنين الماضية متميز متوجهاً سيادته بالشكر لكل العاملين وللادارة التنفيذية بالشركة .

• أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحاسب ، القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة إلى أن تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال النصف المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ لم يتضمن بعض النقاط وهذا ما يخالف القانون وقواعد الحوكمة حيث خلى التقرير على سبيل المثال من إيضاح مدى تأثير توزيع الأرباح على التزامات الشركة النقدية في مواعيدها وهذا ما يخالف المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، كما خلى التقرير من الإفصاح عن خافة ما تقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وكذا الإدارة العليا بالشركة وكذا المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بالشركة للعرض على الجمعية العامة ، كما خلى التقرير من الإفصاح عن المبالغ التي تم إنفاقها على الدعاية في أي صورة كانت وأشارت سيادتها إلى أهمية مراعاة ذلك عند إعداد تقرير مجلس الإدارة حتى لا يكون هناك مخالفة للقانون وقواعد الحوكمة .

• توجه السيد المساهم / إبراهيم السعيد بالشكر إلى الإدارة التنفيذية على الجهد المبذول خلال العام السابق وخاصة الجهد المبذول في إطلاق شبكة We ، كما أشار سيادته إلى أن تقرير مجلس

أ. م. م. م.

م. م. م. م.



محاسبون قانونيون واستشاريون

محاسبون قانونيون واستشاريون

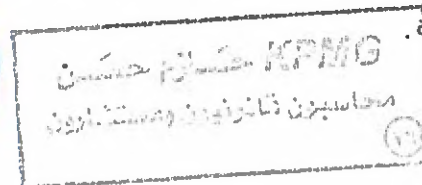
٨٧ القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية  
البريد الإلكتروني: we@we.com.eg  
صفحة ٥ من ٣٧

الإدارة عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ قد أشار إلى أن الشركة قد قامت بتسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بينها وبين مشغلي شبكات المحمول في مصر خارج ساحات القضاء في حين أن مجلس الإدارة السابق كان قد أعلن منذ ثلاثة أعوام عن أن الشركة المصرية للاتصالات قد إتجهت لساحات القضاء لأن الشركة لها أحقية في مبالغ بلغت ٨.٨ مليار جنية مشيراً سيادته إلى أنه تم صرف حوالي ٣٨ مليون دولار على هذه القضايا مضيفاً سيادته إلى أن مكتب كريم حافظ فقط قد حصل على ٢٠٥ مليون جنية ومع ذلك كافة القضايا تم خسارتها وتسويتها، وتوجه سيادته بالشكر لمجلس إدارة الشركة الحالي على التسوية المشار إليها ، مشيراً سيادته إلى أهمية توضيح الكيفية التي تمت بها عملية التسوية المشار إليها لأن هذه التسويات قد كلفت الشركة أكثر من ٢ مليار جنية متمثلة في أتعاب المحاماه فضلاً عن تكاليف السفر المرتبطة بهذه القضايا، مشيراً سيادته إلى أن بعض الموظفين في الشئون القانونية بالشركة المصرية للاتصالات ممن كانوا يتولون متابعة الدعاوي التحكيمية المشار إليها إنتقلوا للعمل بالشركات المنافسة التي تم إبرام التسويات معها .

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن آخر تسوية قد تم إبرامها مع شركة إتصالات مصر وقام سيادته بإعطاء الكلمة للسيد المهندس / أحمد البحيري - العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة ليلقي الضوء على هذه التسوية .
- أشار السيد المهندس / أحمد البحيري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إلى أن قضية إتصالات مصر كانت تعتبر أكبر قضية قائمة بين الشركة المصرية للاتصالات ومشغلي شبكات المحمول في مصر مشيراً سيادته إلى أنه وقبل العام الماضي لم يكن لشركة إتصالات مصر أي علاقة تجارية مع الشركة المصرية للاتصالات ولكن كانت هناك علاقة فنية بين الشركتين حيث كانت هناك خطوط ربط بين الشركتين وكانت طريقة حساب الشركة المصرية للاتصالات مختلفة عن طريقة حساب شركة إتصالات مصر، مشيراً سيادته إلى أن التسوية مع شركة إتصالات مصر تمت على أساس محاسبة شركة إتصالات مصر بنفس الطريقة التي يتم بها محاسبة الشركات الأخرى مشيراً سيادته إلى أن طريقة الحساب التي تمت عملية التسوية على أساسها هي الطريقة التي كان من المنطقي أن يبدأ التعامل بها بين الشركتين ، كما أشار سيادته إلى أن هناك أسباب تاريخية كثيرة أدت إلى عدم بدأ التعامل بين الشركتين بتلك الطريقة التي تمت بها التسوية بعضها من جانب الشركة المصرية للاتصالات وبعضها من جانب شركة إتصالات مصر ولذلك تمت عملية التسوية بين الشركتين مضيفاً سيادته أن حكم المحكمة فيما يخص هذه القضية كان قد إنتهى إلى أحقية شركة إتصالات مصر في مبلغ قدره ١٢٥ مليون دولار حتى عام ٢٠١٥ علماً بأنه وفي حالة أن كان حكم المحكمة حتى عام ٢٠١٧ فكان من الممكن أن يصبح المبلغ ١٥٠ مليون دولار موضحاً سيادته أن التسوية مع شركة إتصالات مصر تمت على أساس سداد مبلغ ٤٨ مليون دولار فقط مشيراً سيادته إلى أن المبلغ الذي تمت به التسوية هو المبلغ المستحق لشركة إتصالات مصر لو كانت العلاقة بين الشركتين كانت قد بدأت على أساس سليم.

- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه في حالة عدم إتمام عملية التسوية مع شركة إتصالات مصر كانت الشركة سوف تكبد ١.٢ مليون دولار بالإضافة إلى المبلغ الذي تمت به التسوية وهو مبلغ ٤٨ مليون دولار مضيفاً سيادته أن التسوية التي تمت مع شركة إتصالات مصر تعتبر صفقة ممتازة بالنسبة للشركة المصرية للاتصالات .

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أهمية محاسبة المخطئين والمسئولين عن تكبد الشركة كل هذه المبالغ وخاصة فيما يخص المبلغ الذي تم إتمام مكتب كريم حافظ والبالغ ٢٠٥ مليون جنية .





- أشار السيد المهندس / أحمد البحيري العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة إلى أهمية عدم خلط الأمور مشيراً سيادته إلى أن السيد المساهم قد خلط بين قضية شركة أورانج وقضية شركة إتصالات مصر مشيراً سيادته إلى أن ما حدث خلال العام الماضي وهو أن يتم تسوية كافة النزاعات القضائية القائمة والمعلقة بين الشركة المصرية للإتصالات وبين مشغلي شبكات المحمول في مصر خارج ساحات القضاء يعتبر في صالح الشركة المصرية للإتصالات .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أنه من الصعب الحكم على قرار سبق وأن إتخذه مجلس إدارة سابق منذ عشر سنوات بأنه قرار غير صائب حيث أنه ربما كان لهم أسبابهم لإتخاذ هذا القرار موضحاً سيادته أن القرارات تؤخذ في وقت معين في ضوء معلومات معينة موضحاً سيادته أن مجلس إدارة الشركة الحالي قد إتخذ قرار التسوية في ضوء المعلومات المتوفرة لديه وفي ضوء وضع الشركة التنافسي وفي ضوء مصلحة الشركة المتوقعة بحيث تتم أفضل تسوية ممكنة وهذا ما توصل إليه مجلس الإدارة الحالي مشيراً سيادته إلى أنه فيما يخص محاسبة المخطئين والمسؤولين عن تكبد الشركة هذه المبالغ سيتم بحث هذا الموضوع وإتخاذ ما يلزم فيما يخص هذا الشأن .
- أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن الشركة المصرية للإتصالات تقوم بإستثمارات متتالية ولكن لا يوجد مردود على المساهمين يعكس على توزيعات الأرباح أو القيمة الرأسمالية مشيراً سيادته إلى أن الحكومة كانت قد باعت سهم الشركة المصرية للإتصالات بقيمة حوالي ١٤ جنية وحالياً قيمة ١٢ جنية موضحاً سيادته أن من المؤكد أن الشركة في نمو مستمر وهذا يعتبر شئ جيد ، ووجه سيادته الشكر إلى الإدارة التنفيذية الحالية على الحملة الترويجية المتميزة لشبكة We والتي إنعكست أثارها في الإقبال المتزايد من قبل العملاء على شراء خطوط WE، كما أشار سيادته إلى أهمية أن يلقي المساهم في الشركة مردود جيد يتمثل في توزيعات الأرباح أو القيمة الرأسمالية مضيفاً سيادته أن هناك مؤسسات تمويل دولي تقدم قروض مثل CFI فيما يخص البنية التحتية ومن الممكن الإعتماد عليها وهذا يعتبر مدعم قوى جداً لرأس المال ، كما أشار سيادته إلى أهمية وجود خطة لنمو إستثمارات الشركة وبالتالي نمو نصيب المساهمين في الأرباح وتعظيم قيمة الدولة في إستثماراتها فمن غير المعقول أن قيمة الدولة في إستثماراتها منذ طرح حصتها تناقص ، مشيراً سيادته إلى أنه من غير المنطقي أن يتحمل المساهم وحده ضريبة دخول الشركة في إستثمارات جديدة مثل تقديم خدمات الجيل الرابع علماً بأن الشركة ستقوم بزيادة الإستثمارات في مجال شبكة الألياف الضوئية وكذا الشبكات التلفزيونية وذلك لتعويض التناقص الشديد في خدمة التليفون الأرضي ، مشيراً سيادته إلى أهمية أن تكون هناك خطة ومنهجية واضحة بشأن سياسة الدخول في الإستثمارات الجديدة بحيث يرى المساهم عائد ومردود على السهم مقابل الدخول في هذه الإستثمارات .
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس الإدارة قد إتخذ قراراً إستراتيجياً بشراء الرخصة الرابعة للتليفون المحمول مشيراً سيادته إلى أنه كان من الممكن عدم شراء الرخصة الرابعة لتقديم خدمات التليفون المحمول ويتم توزيع أرباح على السادة المساهمين ولكن كانت ستصبح هذه هي نهاية الشركة المصرية للإتصالات وبناءً عليه تم إتخاذ القرار الصعب حتى تستمر الشركة في المنافسة وبحيث تكون في مكانة أفضل بكثير مشيراً سيادته إلى أن الإستثمارات التي قد وضعت في شراء الرخصة الرابعة للمحمول ضخمة جداً وتم إتخاذ هذا القرار لمصلحة المساهمين في الأجل المتوسط والطويل مشيراً سيادته إلى أنه قد يكون هذا الإجراء ليس هو أفضل شئ في الأجل القصير ولكنه هام على المدى الطويل وفي النهاية لابد وأن ننظر إلى قطاع الإتصالات ككل وأداء الشركات الأخرى مشيراً سيادته إلى أن هذا الموضوع ربما لا يتسع الوقت



مجلس شورای اسلامی  
جمهوری اسلامی ایران

باهرة إسكندرية الصحراوي الحيرة ١٢٥٧٧ م

کریم  
جلال خان  
حسین محمد



لمناقشته مؤكداً سيادته أن مجلس الإدارة حريص جداً على صالح السادة المساهمين وعلى بقاء الشركة في وضع تنافسي جيد

- ثم قام سيادته بعرض قرار اعتماد تقرير مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات عن نشاط الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي :

#### (القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة المصرية للاتصالات خلال السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ .

#### البند الثاني:

النظر في اعتماد تقرير السيد مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ شريك بمؤسسة (KPMG) حازم حسن ليتفضل سيادته بعرض تقرير مراقب الحسابات الخارجى عن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .

- أشار السيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ إلى أن سيادته بصدد عرض تقرير مراقب الحسابات والذي جاء نظيفاً وبدون تحفظات طبقاً لما يلي :-

- راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وكذا القوائم المالية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات، ومن رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار اليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة المصرية للاتصالات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ . وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بأعداد هذه القوائم المالية.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بإعطاء الكلمة للسيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة لتتفضل سيادتها بعرض تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ .

- قامت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بأعمال مديرة الإدارة وكيل الوزارة بتهنئة السادة الحضور بمناسبة إنتهاء السنة المالية لعام ٢٠١٧ ، ثم أعطت سيادتها الكلمة للسيدة المحاسبة / روضة محمد أمين - وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة لتتفضل سيادتها بعرض وتلاوة أهم الملاحظات الواردة بالتقرير مشيرة سيادتها إلى أنه سوف يتم تلاوة جزء من أهم الملاحظات الواردة بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات السابق وقت الجمعية وتطلب سيادتها من مضبطة الجمعية إدراج التقرير بالكامل بمحضر الجمعية العامة العادية للشركة طبقاً لما يلي لإطلاع السادة المساهمين عليه.



KPMG  
محاسبين قانونيين ومستشارين

حسين محمد

المصرية للاتصالات  
القاهرة إسكندرية الضخراوي الحيرة ٢٠٧٧  
صفحة ٣٧ من ٣٧

حسين محمد



إلى السادة / مساهمي الشركة المصرية للاتصالات

**تقرير عن القوائم المالية**

راجعنا القوائم المالية "المستقلة" المرفقة للشركة المصرية للاتصالات "شركة مساهمة مصرية" خاضعة لأحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والدخل الشامل و التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

**مسئولية الإدارة عن القوائم المالية**

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالياً من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

**مسئولية مراقبي الحسابات**

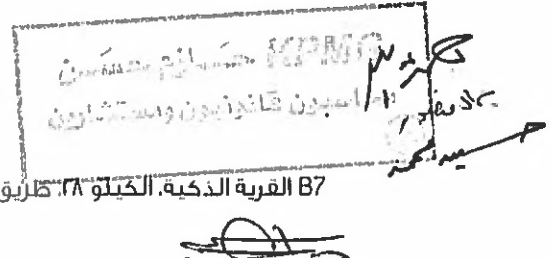
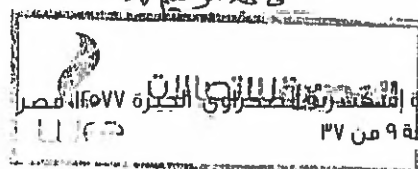
تلحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات للقوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة ( فيما عدا ما سيرد لاحقاً بهذا الشأن ) ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

واننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية فيما عدا ما سيتم إدراجه في الفقرات التالية .

**أساس إبداء الرأي المتحفظ**

في ضوء فحصنا للقوائم المالية والمعلومات والبيانات التي أمكن الحصول عليها وفي ضوء عدم موافقتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) وفي ظل وجود قيود على نطاق مراجعتنا واستمرار الشركة في عدم موافقتنا ببعض البيانات والمستندات اللازمة لإجراء المراجعة والتحقق ، بالرغم من طلبها أكثر من مرة شفاهة وتحريراً بالعديد من الإستعجالات على مدار العام

أمر





بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته ، وبالمخالفة للمادة (٣٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، نشير إلى ما يلي :-

١. وجود بعض الملاحظات على الأصول الثابتة الظاهرة بالميزانية في ٢٠١٧/١٢/٣١ بنحو ٣٧,٩٦ مليار جنيه بعد خصم مجمع إهلاكها البالغ نحو ٣٤,٦٣ مليار جنيه - والتي تكرر إبلاغها للشركة ، ومن أهم تلك الملاحظات :-

أ . مازال جرد الأصول الثابتة بأنواعها المختلفة لم تلق العناية الكافية التي تتناسب مع قيمة تلك الأصول ، بالرغم من أن الجرد تمثل أحد أهم وأقوى أدلة الإثبات في عملية التحقق من صحة قيمة الأصول الظاهرة بالقوائم المالية \* ، خاصة في ضوء توسعات الشركة التي تتمثل في : (شراء شبكة IP CORE من شركة تي إي داتا ودخولها ضمن أصول الشركة وإدخال العديد من التحسينات عليها خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ بنحو ١,١ مليار جنيه ، توسعات الشركة في إحلال نظام M SAN وما ترتب عليه من إحلال الكوابل النحاسية بكوابل ألياف ضوئية ، دخول الشبكة الرابعة للمحمول الخدمة منذ ٢٠١٧/٩ وما ترتب عليه من إضافة أصول جديدة وغيرها ) ، حيث تبين لنا من الإشراف على أعمال الجرد الذي قامت به الشركة لبعض الأصول الثابتة لعام ٢٠١٧ بمعرفتها وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختباري وفي حدود الإمكانيات المتاحة ، وجود العديد من الملاحظات التي شابت عملية الجرد والتي تم إبلاغها للشركة في حينه ، من أهمها :

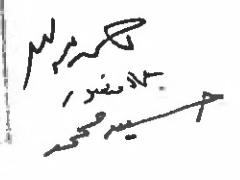
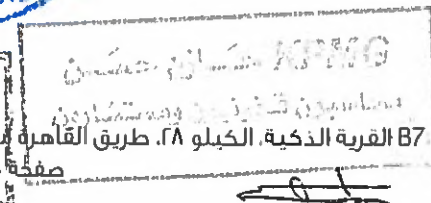
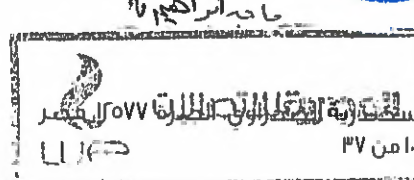
١/١ . إستمرار قيد معظم الأصول بصورة إجمالية وعدم تضمين سجلات وحسابات الأصول الثابتة البيانات الأساسية اللازمة ، مما أدى إلى عدم قيام الشركة بإجراء المطابقات اللازمة لما تم جرده فعلياً مع سجلات الأصول الثابتة وإكتفت بمطابقة الجرد الفعلي في ٢٠١٧/١٢/٣١ مع محاضر جرد العام السابق - عام ٢٠١٦ . بالمخالفة للتعليمات الصادرة في هذا الشأن . مما أفقد الجرد أهميته والغرض منه .  
١/٢ . تأخر القيد لفترات طويلة بسجلات الأصول الثابتة بالعديد من مناطق الشركة .  
١/٣ . عدم قيام الشركة بجرد كل من الأراضي ، المباني ، أجهزة التراسل ، .... الخ من أنواع الأصول الثابتة وإكتفت بجرد الأثاث ووسائل النقل فقط .  
ونشير إلى أن آخر جرد للأصول الثابتة قامت به الشركة بدأ منذ عام ٢٠١٠ وإنتهى في عام ٢٠١٣ وفقاً للقرار الإداري رقم ٢٦١٥ في ٢٤/٥/٢٠١٠ ، دون تفعيل سجلات وحسابات الأصول الثابتة (أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل أرضية ، تكييف مركزي ، مصاعد ) بنتائج الجرد .  
نوصي :-

بسرعة إتخاذ اللازم لتلافي أوجه القصور في منظومة الأصول الثابتة .  
بإعادة النظر في جدوى إستمرار تواجد إدارات الأصول بمناطق الشركة المختلفة ، وفي حالة إستمرار تواجدها يتم ربطها ألياً مع إدارة الأصول الثابتة بالديوان العام حتى تتم المتابعة المستمرة بين المناطق والمركز الرئيسي وإجراء المطابقات اللازمة .

ب . لازالت سجلات وحسابات الأصول الثابتة تتضمن نحو ١,٣ مليار جنيه . ما أمكن حصره . قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي اراضي تخصيص ( بئمن وبدون ثمن ) ونزع ملكية ، وبشأن تلك الأراضي نشير إلى صدور العديد من الفتاوى الصادرة من مجلس الدولة والتي مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وآخرهما كلا من الفتوى الصادرة عن هيئة اللجنة الأولى لقسم الفتوى (١) ( سجل رقم ٦٨/٣٥٤ ، جلسة ٢٠١٤/١٢/٦ ، ملف ١٢٣٥/١٩/٩٣ ) صادر رقم ١١١ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١١ ، والفتوى الصادرة ( ٢ ) من إدارة الفتوى لوزارات النقل والإتصالات والطيران المدني بمجلس الدولة (ملف رقم ١١٤٥/٢/٥/١١٤٥ بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ ، واللتان إنتهتا إلى : بأن الأراضي التي إستلمتها الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية - قبل تحويلها إلى شركة مساهمة . بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم

١ . التي إستصدرت بمعرفة محافظة الغربية .

٢ . إستصدرها أمين عام مجلس الوزراء بناء على توجيه من رئيس الوزراء



(٢٤٠) لعام ١٩٦٣ هي أراضي مملوكة للدولة وأن إستغلال الشركة لهذه الأراضي كان عن طريق تخصيصها لمنفعتها بإيجار إسمي لمدة ٣٠ سنة ( قابلة للتجديد ) إنتهت في ١٦/٣/١٩٩٣ ، وإنتهاء قرارات تخصيص الأراضي الصادرة للهيئة القومية للإتصالات السلعية واللاسلكية ( كشخص عام ) بعد تحولها إلى الشركة المصرية للاتصالات ( كشخص من أشخاص القانون الخاص ) وبالتالي تظل هذه الأراضي مملوكة للدولة ولا تدخل ضمن أصول الهيئة وتبعاً لذلك لا تدخل ضمن أصول الشركة ، ولا يجوز التصرف فيها مع وجوب تحصيل مقابل الإنتفاع الحقيقي من تلك الشركة عن مدة شغلها وإتخاذ الإجراءات القانونية المقررة لإستردادها .

ومما يؤيد عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي وجواز شراء الشركة لها قيامها بسداد نحو ٨٥١ ألف جنيه خلال عام ٢٠١٧ . مدرج بحساب التكوين الإستثماري . بشيك صادر بإسم صندوق تمويل مشروعات الإسكندرية التابع إلى جهاز حماية أملاك الدولة بالمحافظة ، يمثل قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير التي سبق تقييمها بنحو ١,٨ مليون جنيه وإدراجها ضمن حساب الأصول الثابتة خلال عام ١٩٩٨ عند تحولها من هيئة إلى شركة ، ثم تم إعادة تبويبها بعد ذلك لحساب الأصول الأخرى خلال عام ٢٠١٢ .

كما نشير إلى عدم قيام الشركة بالإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٣١/١٢/٢٠١٧ وما قبلها عن مدى وجود أية قيود على ملكية تلك الأراضي المشار إليها وقيمة هذه القيود بالمخالفة للبند رقم (٧٤ . أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

ويرتبط بما سبق تأخر الشركة في حسم موضوع سداد قيمة ثمن أو حق إنتفاع الأراضي المخصصة لها بئمن إلى الجهات الإدارية المختصة والتي وردت بشأن بعضها مطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٨١ مليون جنيه ، الأمر الذي قد يترتب عليه إستعادة الجهات الإدارية لها كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسسيوط وغيرها ، ولإزالة رد الشركة في هذا الشأن متكرر دون تقدم ملموس .

كما نشير إلى صدور القرار الجمهوري رقم (٦٢) لسنة ٢٠١٨ المادة الأولى والثانية اللتان تضمنتا : ... يحظر على الجهات صاحبة الولاية على الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة التصرف في الأراضي المخصصة لها إلا في وجود مخطط مبدئي للتنمية يحدد الأنشطة ويحدد المواقع وفرص العمل المتوقعة وبعد موافقة المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية ... إلخ .

يتعين مايلي :

١ . الالتزام بتطبيق الفتاوى الصادرة بشأن عدم ملكية الشركة للأراضي المشار إليها ، إجراء القيود المحاسبية اللازمة.

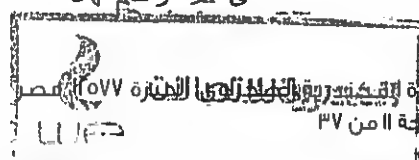
٢ . سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحفاظ الشركة بتلك الأراضي وتوفيق الأوضاع القانونية مع كافة الجهات الإدارية .

ج . لازالت هناك فروق في مساحات وقيم بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية ومخاض جرد الأراضي الذي قامت به الشركة وفقاً للأمر الإداري المشار إليه بعاليه ، من أهمها أراضي سنترالات كل من : (القلعة ، دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، ٦ أكتوبر ، الطوابق ، السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، أسسيوط الجديدة ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا ، بعض سنترالات بقطاع الجيزة ) . تم إبلاغ الشركة بتفصيلاتها.

يتعين دراسة الفروق المشار إليها ، وسرعة تفعيل قرار الجمعية العامة المنعقدة لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٢ الخاص بإسناد أعمال البيع والشراء للأراضي المختلف على مساحتها لهيئة المساحة للتأكد من الحدود والوجود الفعلي لها مع موفائنا بمستندات الملكية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

ك تراخي الشركة لسنوات عديدة في تصحيح البيانات التي شابت شراء ورسملة الأراضي ومباني السنترالات المشتراة من "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" والمسدد قيمتها بنحو ٩٢ مليون جنيه والتي تتمثل في :

٢٠١٨



محضر الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

بشارة محمد





المصرية للاتصالات

يتعين إجراء الرفع المساحي لتلك الأراضي وإجراء التصويات اللازمة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على حساب إهلاك المباني وفقاً لذلك .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإستبعاد قيمتها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة ، مع مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة.

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء القيود المحاسبية اللازمة .

ونشير إلى أن إهلاك قيمة بعض الفواتير المضافة للأصول الثابتة بالكامل في ذات الفترة المالية يتعارض مع تعريف الأصل الثابت الوارد بالبند (٦) من المعيار رقم (١٠) بشأن الأصول الثابتة وإهلاكاتها .

ج . ما تم إضافته للحساب يمثل قيمة أعمال بعضها مستقبلية تصل لعام ٢٠٢١ لم يتم تنفيذها بالمخالفة للبند رقم (١٤) من ذات المعيار الذي استندت إليه الشركة .

الأمر الذي ترتب عليه تضخم قيمة الأصول الخاضعة للمتابعة في ٢٠١٧/١٢/٣١ وعدم إظهار مصروفات الشراكة على حقيقتها.

ما سے ابراہیمؑ،

إهداء من مكتبة جامعة القاهرة  
١٢ من ٣٧


B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة الجديدة المحيطة، الدقة ٥٧٧٠٢٠، مصر

صفحة ٢٨ من ٣٧



المصرية للاتصالات

۱-۲۵


**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**  
**وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**  
**مركز البحوث والدراسات**  
**مركز الدراسات والبحوث في اللغة والأدب**  
**من ٣٧**

B2 القبة الذهبية (الكرام) - طريق الف

الحمد لله  
خالد بن عبد الله  
محمد بن محمد



تابع محضر الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

# المصرية للاتصالات

ب - لم يتضمن الرصيد قيمة بعض الساعات المشتراة (بعضها مشتري منذ أبريل ٢٠١٦) والتي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٤٦ مليون جنيه (المعادل لنحو ٥٩٢ ألف دولار).

ج - إستبعاد بعض الأصول الأخرى بقيم تقديرية . تم تحديدها بمعرفة الجهات الفنية . بدلاً من القيم الدفترية ومن أمثلة ذلك ما يلي :-

- نحو ٥,٥٦٤ مليون جنيه فرق إستبعاد بالخطأ في قيمة الساعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كابل من كابل 4 SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه .

- إستبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ بعضها بأقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٣٩,٢٦ مليون جنيه والبعض الآخر بأكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ٥٨,٢ مليون جنيه مما يؤثر على صحة الرصيد .  
بالإضافة الى استبعاد نحو ١,٣٥ مليون جنيه (تمثل تكلفة شراء عدد ٢ دائرة BH المباعة لشركة GLOBALTRANSIT على كابل (SINGAPORE-EUROPE) خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥) بالرغم من عدم اضافته للأصول عند الشراء .

د - عدم تضمين حساب الأصول الأخرى العديد من الكوابل بالرغم من تحقيقها إيرادات منذ سنوات ، منها : الالياف البصرية ، كابل ليبيا / السلوم ، و كابل السودان / اركين .  
هـ - تم اضافة نحو ٥,٩٧ مليون جنيه على حساب الأصول الأخرى بالخطأ مقابل إدراج ذات القيمة بحساب الإيرادات خلال عام ٢٠١٦ ، يمثل قيمة الساعات المملوكة على بعض الكوابل عند تحديثها حيث يتعين اثباتها كمياً فقط لقيام الشركة بسداد قيمتها عند الإستثمار المبدئى في تلك الكوابل .  
يتعين إجراء التصويبات اللازمة بشأن ماتقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٠- تم إستبعاد قيمة الساعات المشتراه لصالح شركة RELIANCE على كابل 4 SMWE والبالغ قيمتها نحو ١٥,٦٧ مليون جنيه ( المعادل لنحو ٨٧,٦ ألف دولار ) بسعر صرف ١٨ جنيه ، فى حين أنه سبق تعليتها بحساب التكوين بسعر صرف ٨,٨٨ جنيه مما نتج عنه وجود فرق بالنقص بنحو ٧,٩ مليون جنيه بحساب التكوين الإستثمارى في ٢٠١٧/١٢/٣١ .  
يتعين إجراء التصويب اللازم .

١١- عدم التحقق من أرصدة عملاء ( دوائر - مقاصة - إتصالات فضائية - شركات ) وما يرتبط بها من إيرادات البالغ إجمالها نحو ٢,٧٨ مليار جنيه مصرى في ٢٠١٧/١٢/٣١ لعدم موافاتها بالبيانات اللازمة في هذا الشأن .

١٢- إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) نظراً لأن نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملائها من المشتركين .  
ونشير إلى أن توقف بعض العملاء عن السداد أدى إلى تعاضم خسائر الشركة نتيجة تحملها قيمة المستحق لها طرفهم ، كما ساهم في تعاضم تلك الخسائر تحمل الشركة بقيمة ضرائب المبيعات المستحقة (القيمة المضافة حالياً) عن تلك المكالمات غير المحصلة .

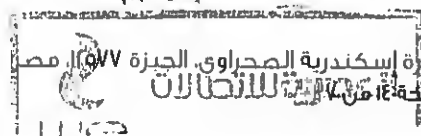
يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات بنظام الفوترة والعمل على ضبط نظام إيرادات الشركة ومراقبتها .

١٣- عدم تحميل حساب المصروفات بكل من :-

- نحو ١٠ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة للجهات القومية لتنظيم الإتصالات والمقدرة بنسبة ٥% من إجمالى إيرادات الدوائر المباعة بنظام 4 SMWE لعملاء خارج مصر ، وذلك عن الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٧/١٢/٣١ ، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحقة الخاضعة لتلك الرسوم نحو ٢,٣ مليار جنيه

المرشد

د. محمد إبراهيم



محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبون قانونيون ومستشارون

محاسبون قانونيون ومستشارون





عن الفترة المشار إليها والتي قامت الشركة باستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز وذلك بالمخالفة للبندين (١/٣٨) من الترخيص الممنوح للشركة في عام ٢٠٠٦ والبند رقم (٣/٢) من الملحق رقم (١٠) لذات الترخيص .

نحو ٣٠ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره من مصاريف إهلاك خاصة بأجهزة وتراخيص عن عقود تم رسملتها وحساب اهلاك لها بأقل من قيمته .

نحو ٤,٧٢ مليون جنيه قيمة ضريبة القيمة المضافة على فواتير التعهيد المقدمة من شركه أكسيد عن الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ حيث تم إدراج القيمة كمديونية على حساب مصلحة الضرائب .

نحو ٤ مليون جنيه قيمة رسوم الأرقام المختصرة عن عام ٢٠١٧ لم يتم حسابها ضمن رسوم الترخيص السنوية المستحقة للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وفقا للترخيص الصادر منه برقم (١) لسنة ٢٠٠٦ وملاحقه .

يتعين الإلتزام ببلود الترخيص المشار إليه وإجراء القيود المحاسبية اللازمة ، مع حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم .

١٤- عدم التحقق من صحة تحميل المصروفات بنحو ٢,٨٤ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٥٨ الف دولار ) قيمة استبعاد الوصلة المحلية طابا المصرية والعقبة الاردنية والمباعة لشركة (اورانج ) خلال شهر مايو ٢٠١٧ لعدم موافاتنا بأسس تحديد تكلفة الاستبعاد .  
يتعين موافاتنا بأسس تحديد تكلفة الإستبعاد للتأكد من صحة المصروفات .

١٥- لم تقم الشركة برد نحو ٦,٨ مليون جنيه يمثل إضمحلال عملاء سبق تكوينه خلال عام ٢٠١٦ لمقابلة عوائد الإستثمارات غير المحصلة لدى شركة العرب سات والتي تم تحصيلها خلال فبراير ٢٠١٨ .  
يتعين إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معايير المحاسبة المصرية والافادة .

١٦- لم نقف على مدى كفاية المخصص المكون حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ لمقابلة القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء والمكون لها مخصص بنحو ٥ مليون جنيه حيث لم نواف بدراسة صادرة عن الشئون القانونية للوقوف على مدى كفايته .  
فضلاً عن عدم تكوين المخصص اللازم لمقابلة المطالبات الواردة من جهات إدارية مختلفة بالدولة ( محافظات ووحدات محلية ) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي .  
يتعين تدعيم وتكوين المخصصات اللازمة بشأن ما سبق .

١٧- إدراج بعض المبالغ بحساب الإيرادات دون تحقق شروط الإعتراف الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (١١) منها مايلي :-

نحو ٢٢٩,٨ مليون جنيه ( المعادل لنحو ٣٣ مليون دولار ) تم إدراجهم بحساب إيرادات (IRU) قيمة الفرعة التي تم الإتفاق على بيعها مع شركة PCCW بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٨ ولم تقم الشركة المذكورة بإستلام الفرعة موضوع التعاقد لحين إنتهاء شركة الطنيل من تنفيذ الفرعة الجانبية للفرعة المذكورة الواصلة لدولة " الجزائر" وتركيب أجهزة الترانزيت بين مصر ومصرات إنزال " ابو تلات - مرسيليا - عنابة " المحدد الإنتهاء منها في عام ٢٠١٩ .

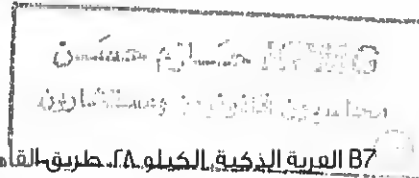
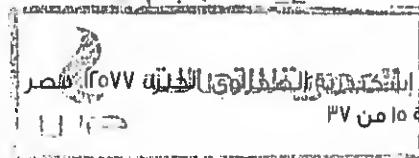
نحو ١٧٧ مليون جنيه المعادل لنحو ١٠ مليون دولار تم إدراجها بحساب إيرادات (IRU) قيمة بيع عدد ٢٠ دائرة G١٠ المباعة لشركة STC السعودية على كابل TENOERTH بالرغم من عدم قيام الشركة المصرية للاتصالات بعمل التحديث اللازم لتوفير السعات المتعاقد عليها .

نحو ٤,٢ مليون جنيه تم إدراجها بحساب الإيرادات بالخطأ عن قيمة تأجير خدمات ال V SAT للتليفزيون المصري عن المدة من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحتها حساب الأرصدة الدائنة (إيراد مقدم) .  
نحو ٣,٨ مليون جنيه تتمثل في إيرادات مشغولات داخلية .

يتعين مراعاة الإلتزام بمعايير المحاسبة بشأن ما سبق وإجراء التصويب اللازم مع مراعاة أثر ذلك على الحسابات ذات الصلة ، مع مراعاة أحكام قانون القيمة المضافة رقم (٦٧) لعام ٢٠١٦ .

م. عبد الله

م. عبد الله



م. عبد الله

١٨- تضمن حساب إيرادات النشاط نحو ٤.٥ مليون جنيه قيمة الدوائر المباعة بنظام IRE لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على عملية تمويل للعمليات بالمخالفة للبند (١١) ، ملحق بـ ( ٨ ) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . معيار الإيراد .  
يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية بحساب الفوائد التمويلية وخصمها من إيرادات النشاط وذلك لإظهار نتيجة أعمال الفترة على حقيقتها .

١٩- لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ٨١ مليار جنيه حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك لعدم موافاتنا بالبيانات التفصيلية التي تم بناءا عليها اعداد مطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات ...الخ) من خلال نظام الـ kam ، ويؤيد ما سبق ما ورد بتقرير اللجنة المشكلة لفحص الدوائر التراسلية المفصلة فنيا وحسابيا ومطابقتها مع نظام الـ kam لكل من شركتي اتصالات و أورانج ، والتي أشارت في تقريرها إلى بعض الثغرات المؤيدة لتحفظنا على تلك الإيرادات ، ونشير إلى عدم إنتهاء اللجنة من فحص دوائر شركة فودافون حتى تاريخه .  
يتعين سرعة موافاتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وتفعيل ونهو أعمال اللجنة لكافة شركات المحمول والانترنت وتلفيذ توصياتها وموافاتنا بالتقرير النهائي لشركة فودافون .

٢٠- قامت الشركة بإجراء تسويات مالية مع شركتي " اتصالات مصر وأورانج " بشأن المبالغ المتنازع عليها ووجود دعاوى تحكيمية بشأنها ، وقد ترتب على تلك التسويات تحميل مصروفات الشركة خلال عام ٢٠١٧ فقط بنحو ١,٢ مليار جنيه لتدعيم المخصصات وإضمحلال العملاء بالخطأ حيث أن طبيعة تلك المبالغ خرجت عن كونها مخصص وأصبحت التزاما مؤكد السداد بمجرد التوقيع على عقد التسوية ، مما يستلزم تحميل تلك المبالغ على حساب تكلفة النشاط وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقمي (٥ ، ٢٨) لما لذلك من أثر على مجمل الربح .  
و يتمثل المبلغ المشار إليه فيما يلي .:

- نحو ٩٢٤ مليون جنيه يخص شركة " اتصالات مصر " وقد سبق وأن ردت الشركة مخصص بنحو ١٠٤ مليون خلال عام ٢٠١٣ تم تكوينه لمواجهة المبالغ المختلف عليها ولم تقم بالتحوط لتلك المبالغ منذ ذلك التاريخ وحتى عام ٢٠١٧ بناء على رأي المستشار القانوني الخارجي ، بالرغم من أنه سبق وأن أشرنا ضمن تقاريرنا السابقة إلى ضرورة تكوين المخصص اللازم لتلك المبالغ ، ونشير إلى أن تأخر الشركة في إبرام تعاقده ينظم العلاقة بينها وبين شركة اتصالات مصر منذ بدء التعامل أدى إلى نشأة ذلك الخلاف والدخول في نزاع قانوني إنتهى إلى ما تم الإشارة إليه بعاليه وإضطرت معه الشركة إلى السحب على المكشوف بالدولار من البنك التجاري الدولي خلال عام ٢٠١٨ بنحو ٤٨ مليون دولار المعادل لنحو ٨٤٤ مليون جنيه لسداد تلك التسوية ، ولازالت شركة اتصالات مصر تتحفظ على اسعار حركة الـ voip حتى تاريخه .

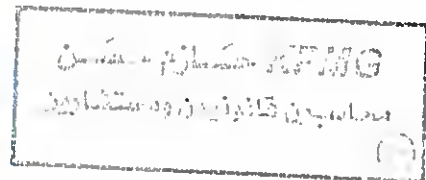
- نحو ٢٥٠ مليون جنيه يخص شركة "أورانج " ( موبينيل سابقا ) ، حيث سبق قيام الشركة بالتحوط لهذا الخلاف خلال السنوات السابقة بنحو ٣٩٨ مليون جنيه فقط ، وقد سبق أيضا الإشارة ضمن تقاريرنا السابقة بضرورة تدعيم المخصص المكون لتلك المديونية ، ونشير إلى إستمرار تضمين رصيد العميل - بالرغم من إبرام التسوية المشار إليها - نحو ٩٤ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ بعض المبالغ المرحل منذ سنوات سابقة دون تسوية حتى تاريخه .

**ونشير في هذا الشأن إلى القصور الشديد في منظومة إبرام العقود والتحاسبات بين الشركة وعملائها من الشركات ، وإستبداء مستحقاتها لديهم ومن مظاهر هذا القصور ما يلي :**

أ - تأخر الشركة في إبرام العقود مع كل من عملاء شركات النت مما ترتب عليه نشأة خلاف على أسعار التحاسب معهم بلغ إجمالي قيمتها نحو ١٧٧ مليون جنيه منذ سنوات .

ب - إستمرار إعتداد الشركة في المطالبات الصادرة لشركة TE DATA ( شركة تابعة ) عن خدمات الـ BIT STREAM بالنسبة لبعض السرعات على أسعار غير معتمدة من لجنة "الخدمات والأسعار " نتيجة لعدم الإتفاق بين الطرفين على الأسعار الخاصة بتلك السرعات .

٢٠١٨



المرشد  
جدا  
محم



التمهنية المالية لسنة ١٩٧٧ ورابع سلوية معتمدة وتقرير مراقب  
 حاكم اراضي  
 جمهورية مصر العربية  
 القاهره اسكندرية البحري الخيرة ١٩٧٧  
 صفحة ١٧ من ٣٧





## الראي المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بهاليه في الفقرات السابقة وتأثير التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من التحقق من صحة قيم بعض الأصول وبعض المصروفات والإيرادات والمخزون وقيمة المخصصات المكونة وحصولنا على إقرارات الإدارة ، فمن رأينا أن القوائم المالية المستقلة للشركة المصرية للاتصالات تعبر بوضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي للشركة في ٢٠١٧/١٢/٣١ وعن نتائج أعمالها وعن تدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذات التاريخ وذلك طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي :

١. لم نواف بشهادات السلبية للأراضي والمباني المملوكة للشركة للتحقق من عدم وجود أي قيود قانونية على تلك الأراضي والمباني لما لذلك من أهمية للحفاظ على ممتلكات الشركة .

٢. إستمرار وجود تعديلات على بعض مواقع الشركة دون حسم الموقف بشأن إزالتها .  
يتعين إتخاذ كافة الاجراءات الإدارية والقانونية الجادة التي تكفل الحفاظ على ممتلكات الشركة .

٣. وجود بعض الأراضي المشتراه أو المخصصة للشركة منذ عدة سنوات وكذا بعض الأصول دون إستغلالها الأمر الذي قد يعرضها للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها أو التقادم التكنولوجي للأصول.

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الأصول في ظل مرور سنوات طويلة على إستلام بعضها.

٤. قامت الشركة بإستبعاد قيم بعض الأراضي ومصاريف مساحية بنحو ٦,٣ مليون جنيه من حساب الأصول الثابتة مقابل تسوية ذات القيمة بحسابي التكوين الإستثماري والإحتياطي خلال عام ٢٠١٤ ، ويتمثل ذلك المبلغ في الفرق في قيمة بعض الأراضي التي سبق إدراجها بحسابات وسجلات الأصول الثابتة منذ عدة سنوات بقيمة أكبر من القيمة الواردة بعقود شرائها ، والبعض الآخر تبين عدم الوجود الفعلي لها ومسدد عن بعضها مصاريف مساحية .

ولازال الموضوع محل تحقيق بمعرفة النيابة ضمن القضية رقم ( ٣٢٧ ) لسنة ٢٠١٦ ولم يتم الإنهاء منه بعد .  
يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما ينتهي إليه رأي النيابة .

٥. بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٥٠ مليار جنيه بعد خصم إضمحلال قيمته ٤٠,٧٠ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن تلك الإستثمارات ما يلي :

أ . لم تجن الشركة إيرادات من الشركات المستثمر بها والبالغ عددها (٢٢) شركة عن عام ٢٠١٧ سوى ١٣٥,٥٦ مليون جنيه من عدد (٨) شركات فقط .

ب . استمرار الشركة في الإستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الإستثمار فيها مما أضع على الشركة عوائد إستثمار تلك المبالغ في بدائل إستثمار أخرى فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في الاعوام السابقة تتمثل في قيمة الإضمحلال لبعض قيم هذه الإستثمارات ، وملها ، إستثمار الشركة في كل من الشركة العربية و شركة خدمات التوقيع الإلكتروني والبالغ قيمة الإستثمار فيهما ٧ مليون جنيه ، ١٠ مليون جنيه علي التوالي ولم يتم التأشير في السجل التجاري بنحو ٢,٤ مليون جنيه و ٢,٥ مليون جنيه لكليهما علي التوالي لعدم سداد باقي المساهمين لباقي حصصهم ، ونشير الي تفاقم خسائرها وبلغ جملتها ٦,٦ مليون جنيه للأولي ، ٢٧,٧ مليون جنيه للثانية وذلك حتي عام ٢٠١٧ بنسب ٨٦,٦ % و ٩٩ % من رأس مالهما المصدر علي التوالي كما لم يتبين لنا ما تم بشأن تجديد الترخيص المملو ل لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني ومدة تجديده .

يتعين موافاتنا بما تم بشأن تفعيل قرار الجمعية العامة لشركة خدمات التوقيع الإلكتروني الملعة في ٢٠١٧/٦/٧ بشأن المساهم غير المسدد لحصته في رأس المال و نتيجة الاجراءات القانونية المتخذة ضده ودراسة أليات التخارج من الشركة العربية وفقا لقرار لجنة الإستثمار في ٢٠١٧/٧/٢٦ حفاظا على حقوق الشركة.

م. م. م.



م. م. م.

٦. لم يتم موافاتنا بأية مستجدات في أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب تسافر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه والسابق تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأنه سيتم موافاتنا بكافة التطورات وهو ما لم يتم ، ونشير إلى عدم موافاتنا بمحضر الجرد لأصول الشركة قبل إتخاذ قرار التصفية عام ٢٠٠٩ كما لم نواف بحساب التصفية ولا بكيفية التصرف في أصول الشركة من بنية تحتية و خلافة ، كما نشير الي عدم تحديد مدة لنهـو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لإستثناء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٧. عدم إستكمال ربط جميع موجودات المخازن بقطاع النظم حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ . حيث تم ربط عدد ١٠٧ مخزن من إجمالي ١٢١ مخزن على منظومة الأوراكل . فضلاً عن وجود فروق بالنقص والزيادة بين الرصيد الدفترى والفعلى للمخزون بالقطاع بنحو ٣٠ مليون جنيه ، ٦٦ مليون جنيه على الترتيب بالمخازن التي تم ربطها بالمنظومة ، ونشير إلى قيام الشركة بإضافة نحو ١٦ مليون جنيه إلى حساب المخزون - مقابل إستبعاد ذات القيمة من حساب الإعتمادات المستندية بقطاع المخازن والمشتريات - بعضها بموجب مستندات فحص وإضافة ترجع إلى عام ٢٠٠٨ دون موافاتنا بكشوف تفصيلية بالأصناف التي تم إضافتها للتحقق من وجودها الفعلى والوقوف على صحة التسويات .

فضلاً عن إستمرار تضمين العديد من المخازن بمناطق الشركة المختلفة بواقى مشروعات بدون قيمة منذ سنوات يتم التعامل معها من واقع كشوف حصر دون إدراجها ضمن رصيد المخزون حتى يتم إحكام الرقابة عليها ، بالإضافة إلى وجود العديد من المهمات الراكدة بمناطقها المختلفة .  
يتعين إستكمال أعمال ربط باقي المخازن على المنظومة مع موافاتنا بكشوف إضافة تلك الأصناف ، وحصر كافة بواقى المشروعات وإجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار حساب المخزون بحقيقته .

٨. لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ١٢,٥٧ مليون جنيه منذ ٢٠٠١ وحتى ديسمبر ٢٠١٧ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ، مصلحة الضرائب ، وزارة المالية ، الجمارك ) ، ونشير إلى صدور أحكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيل ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة لذلك بعدة تقارير سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .  
يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات .

٩. بلغ رصيد السحب على المكشوف في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٦,٦ مليار جنيه وقد تحملت الشركة بفوائد مدينة عن المبالغ المسحوبة خلال العام بنحو ٣٣٠ مليون جنيه ، ولم نواف بالدراسة الخاصة بإختيار الشركة بديل السحب على المكشوف دون غيره من البدائل .

ويتصل بذلك تراجع رصيد التقديرية بنحو ٤٧٤ مليون جنيه حيث بلغ نحو ٥٨,٢٦ مليون جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ٥٣,١٩ مليون جنيه في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، الأمر الذي يحس تراجع موقف السيولة بالشركة .  
مما يتطلب موافاتنا بدراسات تأثير ذلك التراجع على سداد التزامات الشركة قبل إقدام الشركة على إجراء توزيعات لأرباحها عن السنة المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ وذلك في ضوء احكام المادة ٤٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والمادة ١٩٨ من اللائحة التنفيذية له .

١٠. المغالاة في الصرف على العديد من عقود المصروفات في الوقت الذي لجأت فيه الشركة إلى الحصول على تسهيلات من البنوك لتغطية أنشطتها الجارية والاستثمارية حيث تبين ما يلي :

١٠/١ . تم منح بدل إثابة للعاملين بالشركة خلال عام ٢٠١٧ بنحو ٥٢٢ مليون جنيه ( يتضمن نحو ٨٦ مليون جنيه قيمة الضرائب التي تحملتها الشركة عن تلك المكافآت ) بنسبة ١٩٤% من المنصرف خلال عام ٢٠١٦ ، وبشأن هذا الحافز نشير إلى ما يلي :

. عدم عدالة أساس حساب حافز الإثابة . النتائج المجمعة . حيث تضمن ذلك الأساس الأرباح المحققة من الشركات التابعة ومن أهمها نصيب الشركة في أرباح شركة فودافون التي بلغت نحو ٢,٣

٢٠١٨

مليار جنيه عن عام ٢٠١٧ ، والتي إدراجت ضمن القوائم المجمعة للشركة المصرية (الأم) بطريقة حقوق الملكية ( وهي معالجة محاسبية لا تعكس الأرباح الحقيقية الموزعة على المساهمين ) في حين بلغت الأرباح الموزعة الفعلية التي حصلت عليها الشركة المصرية نحو ٢٦ مليون جنيه فقط ، وبشأن تلك الأرباح نشير إنه لا دخل لإدارة الشركة المصرية في تحقيقها .

تضمنت تلك الإيرادات ( المجمعة ) إيرادات الشركة من الشركات التابعة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة التي يتقاضى عنها العاملين بها حوافز ومكافآت وغيرها عن نتائجها المحققة .  
تم صرف نحو ٣٠٠ ألف جنيه . مع تحمل الشركة ما يخصها من ضريبة . مكافأة للسيد المستشار القانوني للشركة المنتدب من قبل مجلس الدولة ، نظير جهوده في أعمال الاستشارات القانونية التي يقدمها للشركة بالإضافة إلى ما يتقاضاه من بدلات حضور مع تحمل الشركة بتكاليف السيارة المخصصة له بالرغم من عدم تضمين العقد الخاص به لتلك البنود ، ونرى أن كافة تلك الأعمال من صميم عمله الذي يتقاضى عنه الراتب الشهري .

تميز فئة الإدارة العليا على باقي العاملين بالشركة بتسمية ما يتقاضاه تلك الفئة بمسمى مكافأة إدارة مما ترتب عليه عدم تحملهم بقيمة الضرائب المستحقة عليها ، وعلى العكس من ذلك يتم تسمية ما يتم صرفه لباقي الوظائف الإشرافية بمسمى بدل إدارة مما ترتب عليه تحملهم بالضرائب المستحقة عليها .

تضمن ذلك الحافز نحو ١٥٠ مليون جنيه قيمة حافز إضافي بنسبة ١٠٠ % من قيمة الحافز المقرر لعام ٢٠١٧ بخلاف ما سبق إقراره . بناء على توصيات لجنة المكافآت والحوافز في ٢٢/١٠/٢٠١٧ . مقابل الجهد المبذول من العاملين بالشركة للإنتهاء من تشغيل شبكة المحمول وإقتراب عدد عملاء الشبكة خلال الأسابيع الأولى من التشغيل من العدد المستهدف وهو مليون عميل خلال عام ٢٠١٨ ، مما يشير إلى تواضع التقديرات التي تم على أساسها تحديد العدد المستهدف ومما يؤيد ذلك سداد الشركة لرسوم ترقيم عن عدد ٧ مليون رقم ( عميل ) إلى الجهاز القومي في ذات التوقيت ، الأمر الذي ترتب عليه صرف ذلك الحافز بناء على موازنة غير دقيقة ، فضلا عن قيام الشركة بصرف مكافآت تشجيعية للعاملين المشتركين في إنهاء تشغيل الشبكة الرابعة .

ونشير إلى قيام الشركة بصرف ذلك الحافز المشار إليه بالرغم من :-

تحقيق الشركة لخسائر فعلية بنحو ٣٨ مليون جنيه خلال الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ نتيجة لبيعها خدمة التجوال الخاص بالنات لعملائها بسعر ١٠ جنيه للجيجا بايت الواحد في الوقت الذي تتحاسب فيه مع شركة اتصالات مصر على سعر ١٨٠ جنيه للجيجا بايت الواحد وفقا للتعاقد المبرم بينهما لمدة خمس سنوات للحصول على تلك الخدمة .

لم نقف على أسباب قيام الشركة بتخفيض أسعارها إلى هذا الحد ومدى توافق ذلك مع الدراسة التي المعدة في هذا الشأن والتي تحملت عنها نحو ٨١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ ، حيث لم نواف بها بالرغم من تكرار طلبها شفاهة وكتابة .

لم نقف على مدى قدرة الشركة على الإستمرار في تحمل تلك الخسائر في ضوء طول مدة التعاقد مع شركة اتصالات مصر ، وفي ظل تواجدها بين منافسين ذوي ملاءة مالية عالية وذوي قدرة على تحمل المنافسة .

١٠/٢ . قامت الشركة بتدعيم صندوق الولاء والائتماء بمبلغ ٢٦٠ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٧ بالرغم من توصية لجنة المكافآت والحوافز المتعلقة بتاريخ ٢٠١٦/١١/٢٢ بعدم إستحقاق الصندوق أي مبالغ أخرى خلال عام ٢٠١٧ حيث سبق تدعيم الصندوق بنحو ٥٥٠ مليون جنيه عن عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ ، ولم نتحقق من أوجه إستثمار تلك الأموال بما يحقق أقصى فائدة ممكنة لعدم خضوعها لرقابة الجهاز .

٣ / ١٠ . بلغ ما أمكن حصره من المنصرف على نواحي الشركة المختلفة منذ عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٧ نحو ١٧٠ مليون جنيه ، وقد تضمن مايلي :-

١ . نحو ٩٥ مليون جنيه تخص نادي الشركة بالمعادي الذي لم يفتح حتى تاريخه بالرغم من جاهزيته للتشغيل منذ سنوات ، فضلا عن عدم الوقوف على أوجه صرف تلك المبالغ وكيفية الرقابة عليها .

شرف



بالإضافة إلى تحمل الشركة خلال عام ٢٠١٦ بنحو ١٠ مليون جنيه قيمة ضرائب كسب على أرباح العاملين بالنادي ولم نقف على ماهية هؤلاء العاملين والأعمال المنوطة إليهم .

ب . نحو ٧٥ مليون جنيه تخص نادي الشركة بني سويف بالرغم من أن هذا النادي يتمثل في شقة سكنية بالمحافظة ، الأمر الذي يعد من قبيل الشطط في الصرف على هذا النادي بالمقارنة بالمنصرف على نادي المعادي المملوك للشركة والمتضمن أصول وتجهيزات مختلفة . ولم نقف على أسباب موافقة الرئيس التنفيذي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٧ على معاودة تدعيم النادي مرة أخرى بنحو ٢٥٠ ألف جنيه كل ربع عام ليصل إجمالي ما تم صرفه خلال العام نحو مليون جنيه ، بالرغم من صدور قرار مجلس إدارة الشركة رقم ( ١٨/٣ ) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ بإنهاء النشاط الإحتراقي لكرة القدم بالشركة .  
ونشير في هذا الشأن إلى قيام إدارة النادي بالتبرع بنحو مليون جنيه لإستاد بني سويف لإقامة مباريات كرة القدم عليه ، إلا أنه تبين إقامة كافة المباريات على ملاعب القوات المسلحة ، فضلاً على قيامهم بصرف نحو ٢٩٠ ألف جنيه كمكافآت لأعضاء مجلس إدارة النادي . وهو ما أمكن حصره . دون الوقوف على أسباب ذلك ومردوده على نشاط الشركة .

يتعين مراعاة ترشيد الإنفاق بشأن كافة ما سبق ، مع تحديد المسؤولية بشأن الصرف على نوادي

الشركة دون مردود ملموس على نشاط الشركة

العدم إرسال المصادقات اللازمة عن الأرضدة المدينة والدائنة في ٢٠١٧/١٢/٣١ .

١٢ . تضمنت الحسابات المدينة والدائنة العديد من الأرضدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطاعات الشركة ، بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع دون حسم .

يتعين بذل المزيد من الجهد لتسوية تلك الأرضدة .

١٣ - قامت الشركة بخصم إيرادات خدمات الإنترنت والبالغ ما أمكن حصره منها نحو ٢,٩٧ مليار جنيه من إجمالي إيرادات الشركة عند حساب رسوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات بالمخالفة لقرار وزير الاتصالات رقم ٣ لسنة ٢٠١١ بشأن رسوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ولم نواف بما أستندت إليه الشركة من قرارات عند خصم تلك الإيرادات .

نوصي بموافاتنا بالقرارات ذات الصلة .

١٤ مخالفة الشركة للمادة (١١١) من القانون (٨٨) لعام ٢٠٠٣ " بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد " والتي تضمنت : " يكون التعامل داخل جمهورية مصر العربية شراء وبيعاً في مجال السلع والخدمات بالجنبة المصري ... إلخ " وكذا القانون (٦٦) لعام ٢٠١٦ الخاص بتعديل المادة (١١١) المشار إليها والتي تضمنت " يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشرة سنوات وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تجاوز خمسة ملايين ... كل من خالف أحكام المادة (١١١) من القانون المشار إليه " ، بالإضافة إلى الكتاب الدوري لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ الذي تضمن " ضرورة التزام كل شخص طبيعي أو اعتباري بعدم تسعير أو تحصيل أي خدمات داخل جمهورية مصر العربية بغير الجنية المصري " ، حيث قامت الشركة بالتعاقد مع العديد من شركات الصيانة والدعم الفني وغيرها بنحو ٣٣,٥ مليون دولار . ما أمكن حصره . بالرغم من تواجد تلك الشركات وتقديم خدماتها داخل البلاد .

يتعين الإلتزام بنصوص القانون المشار إليه ، مع الأخذ من السداد بالدولار إلا في أضيق الحدود وبما

يتفق مع نصوص القانون .

١٥ . مخالفة الشركة للمادتين رقمي ( ٨٢ ، ٨٨ ) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا للمادتين ( ٢٣٥ ، ٢٤٧ ) من اللائحة التنفيذية لذات القانون بشأن جمع " نائب أول الرئيس التنفيذي بالشركة بين وظيفته التنفيذية (داخل الهيكل الوظيفي) وعضوية مجلس إدارتها ، حيث حظر القانون الجمع بين المنصبين بغض النظر عن تاريخ شغلها ، وكذا مخالفة المادة ( ٤ ) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تمثيله مجلس إدارة الشركة في أكثر من شركة من الشركات المستثمر فيها .

محرر

د. محمد إبراهيم

صفحة ٢١ من ٢١  
١٢٥٧٧  
١٢٥٧٧

١٢٥٧٧

١٢٥٧٧

١٢٥٧٧

١٢٥٧٧

١٢٥٧٧

محمد  
محمد  
محمد

يتعين مراعاة تطبيق أحكام المواد سالفة الذكر بما يتفق وصحيح القانون مع مراعاة الآثار المالية المترتبة على ذلك

١٦. مخالفة الشركة للمادة رقم (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون (١٥٩) لعام ١٩٨١ حيث لم تقم بعرض كافة ما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة للشركة ، وكذا البند رقم (٣/٣/٢) . لجنة المكافآت ( من قواعد الحوكمة لعام ٢٠١٦ التي تضمن أن يتم الإفصاح عما تقاضاه أعضاء المجلس وكذا شاغلي درجات الإدارة العليا .

١٧ . لم تتضمن محاضر مجلس الإدارة المناقشات التي تتم به بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث أثناء الاجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " .

يتعين الالتزام بما ورد بالمادة المذكورة عند إعداد محاضر المجلس .

١٨. مخالفة الشركة للمادة رقم (٢٢) من القانون رقم (٤) لعام ١٩٩٤ وتعديلاته وكذا لائحته التنفيذية حيث لم تقم بإمسك السجلات البيئية المنصوص عليها بالقانون .

١٩ . لم نواف بنسخة مترجمة إلى اللغة العربية بكافة الإتفاقيات المبرمة مع الشركات رغم تكرار طلبنا لذلك .

يتعين الالتزام بما تم الإشارة إليه .

#### تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى :

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.

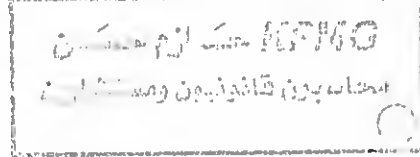
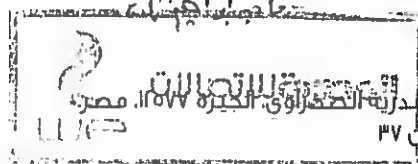
البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات على التقرير وكذلك السيد مراقب الحسابات الخارجي ، ثم أعطى سيادته الكلمة للسيدة المحاسبة/ عزة العزب سليمان لتفضل سيادتها بعرض التقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

- أشارت السيدة المحاسبة / عزة العزب سليمان إلى أن سيادتها بصدد عرض أهم المؤشرات والظواهر العامة لتقرير متابعة وتقويم أداء الشركة المصرية للاتصالات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ عن القوائم المالية المستقلة

أولاً : بموجب القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٨ تم تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية الى شركة مساهمة مصرية تحت مسمى الشركة المصرية للاتصالات يسرى عليها - فيما لايرد بشأنه نص خاص - احكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ، وتختص الشركة بإنشاء وتشغيل شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل الجمهورية وربطها بالمجال الدولي وفقاً للخطة التي يضعها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ، وتتبع الشركة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات . وأصبحت الشركة المصرية للاتصالات أول مشغل اتصالات متكامل في مصر في سبتمبر ٢٠١٧

٢٠١٨



محمد  
محمد  
محمد



بعد أن أطلقت الشركة شبكة (WE) للمحمول ، وبلغ عدد العملاء نحو ٢,٣٠٠ مليون عميل ، وبلغ عدد المنافذ ٣٠٠ منفذ حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ تقدم خدمات الاتصالات المتكاملة والمنتشرة في جميع أنحاء الجمهورية .

**ثانياً :** نوجز أهم المؤشرات والظواهر العامة فيما يلي :

١- بلغ رأس مال الشركة نحو ١٧,١ مليار جنيه في ٢٠١٧/١٢/٣١ ، مقابل ذات القيمة في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مقسماً إلى أسهم أسمية متساوية بواقع ١٠ جنيهات للسهم وتمتلك الدولة ٨٠% بعد طرح ٢٠% للإكتتاب العام خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٥ .

٢- أسفرت نتائج أعمال الشركة عن صافي ربح ( بعد الضريبة ) بلغ نحو ٥٥٨ مليون جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٣,٣٩٢ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بإنخفاض صافي ربح النشاط لنحو ٢,٨٣٤ مليار جنيه بنسبة ٨٣,٥% .

٣- إنخفاض صافي ربح النشاط لنحو ١,٣٩٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ١,٥٩١ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنحو ١٩٨ مليون جنيه بنسبة ١٢,٤% ، وذلك على الرغم من ارتفاع مجمل ربح النشاط لنحو ٥,٧٦٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٤,٩٨٣ مليار جنيه بنحو ٧٨١ مليون جنيه وبنسبة ١٥,٧% عن عام ٢٠١٦ ، إلا أن ارتفاع إجمالي المصروفات والأعباء بنحو ٩٤٩ مليون جنيه بنسبة ٢٥,٣% أدى لإنخفاض صافي ربح النشاط .

٤- إنخفاض عدد العاملين الى ٣٨٩٩٧ عامل في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤٠٤٥٩ عامل في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعدد ١٤٦٢ عامل بنسبة ٣,٦% ، في حين تبين ارتفاع قيمة المنصرف الفعلي على الأجور الى نحو ٤,٣٣٤ مليار جنيه عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٤,٠٥٦ مليار جنيه عام ٢٠١٦ بنحو ٢٧٨ مليون جنيه بنسبة ٦,٩% ، وإنعكس ذلك على ارتفاع متوسط أجر العامل الشهري إلى نحو ٩٢٦١ جنيه خلال عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٨٣٥٣ جنيه خلال عام ٢٠١٦ بنحو ٩,٨% .

٥- إنخفاض نسبة الأجور إلى تكاليف النشاط إلى ٤٤,٣% عام ٢٠١٧ مقابل ٥٨,٦% عام ٢٠١٦ ، كما إرتفعت إنتاجية الجنيه / أجر لنحو ٣,٦ جنيها عام ٢٠١٧ مقابل ٢,٩ جنيها عام ٢٠١٦ ، إلا إنه تبين إنخفاض ربحية الجنيه / أجر إلى نحو ١٣ قرشا عام ٢٠١٧ مقابل ٨٤ قرشا عام ٢٠١٦ .

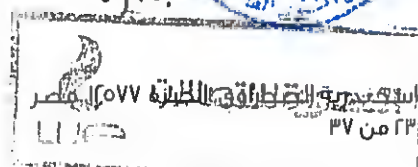
٦- إنخفاض مؤشرات الربحية عام ٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٦ ، حيث تبين مايلي :

- إنخفاض نسبة هامش الربح (بعد الضريبة) إلى ٣,٦% عام ٢٠١٧ مقابل ٢٨,٥% عام ٢٠١٦ .
- إنخفاض نسبة هامش مجمل الربح إلى ٣٧,١% مقابل ٤١,٨% ، مما يعكس إنخفاض قدرة الشركة على تحقيق أرباحها من النشاط الأساسي للشركة .
- إنخفاض نسبة العائد على إجمالي الاستثمار إلى ٢,١% عام ٢٠١٧ مقابل ١٢,٤% عام ٢٠١٦ ، وهو ما يشير إلى إنخفاض ما تحققه الشركة من عائد على الأموال المستثمرة .
- إنخفاض نسبة العائد على حقوق الملكية إلى ٢,٣% عام ٢٠١٧ مقابل ١٢,٩% عام ٢٠١٦ ، مما يشير إلى إنخفاض ما يضاف إلى حقوق الملكية للسهم .

٧- إنخفاض نسبة الإعتماد على التمويل الذاتي (نسبة التغطية الذاتية) إلى ٦٤,٤% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٨٩% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يشير إلى إنخفاض كفاءة حقوق الملكية لتمويل الأصول غير المتداولة .

٨- ارتفاع نسبة القروض إلى حقوق الملكية إلى ٢٩,٧% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ١٢,٧% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يعكس ارتفاع الإعتماد على القروض في تمويل الاستثمارات .

٩- إنخفاض معدل تغطية الأصول الثابتة بالصافي لإجمالي القروض إلى ٢,٣ مرة في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤,٢ مرة في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يعكس إنخفاض قدرة الأصول الثابتة بالصافي على تغطية إجمالي القروض .



برصد

محمد  
جمال  
سيد محمد



١- انخفاض معدل تغطية الفوائد ، وانخفاض معدل تغطية أعباء الدين إلى ٣,٦ مرة ، مرة ٢,١٧ مقابل ٤٩٦,٩ مرة ، ١,٥ مرة عام ٢٠١٦ مما يعكس انخفاض قدرة الشركة على تغطية الفوائد وانخفاض قدرتها على تغطية أعباء الدين .

٢- انخفاض كل من نسبة التداول ، ونسبة السيولة السريعة إلى ٤,٧% ، ٢,٢% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٧٧,٤% ، ٥,٤% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، مما يشير إلى انخفاض قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة .

٣- انخفاض عدد السنترالات إلى ١٥١٧ سنترالات في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ١٥٥٤ سنترالات في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وبلغت سعة أجهزة السنترالات نحو ١٩,٦ مليون خط في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ١٨,٩ مليون خط في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

٤- ارتفعت نسبة إستغلال السعة المتاحة من الخطوط التليفونية الثابتة إلى ٥١,٤% في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل ٤٩,٢% في ٢٠١٦/١٢/٣١ ، وقد بلغ عدد المحافظات التي تلخفض بها نسبة إستغلال السعة المتاحة عن ٥٠% عدد ١٢ محافظة تمثل نسبة ٤٤,٤% من إجمالي عدد محافظات الجمهورية البالغة ٢٧ محافظة في ٢٠١٧/١٢/٣١ في حين بلغ عدد الخطوط الخالية نحو ٩,٥٣٣ مليون خط مقابل ٩,٥٩٩ مليون خط في ٢٠١٦/١٢/٣١ .

٥- تكرار حدوث أعطال بالكوابل والكبائن حيث بلغ عدد حوادث سرقة الكوابل خلال عام ٢٠١٧ عدد ٢٢٦٨ حادثة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ٨,٨ مليون جنيه ، مقابل ٩٩٧ حادثة سرقة تكبدت الشركة عنها خسائر بنحو ١٧,١ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٦ ، مما يعكس عدم توفير الحماية اللازمة لممتلكات الشركة وأصولها وقصور في الإجراءات الأمنية ببعض المناطق .

٦- انخفضت إجمالي عدد الدوائر التليفونية الدولية العاملة عبر الأوساط التراسلية المختلفة ٩٥,٢ ألف دائرة في ٢٠١٧/١٢/٣١ مقابل نحو ٩٩,٧ ألف دائرة في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعدد ٤,٥ ألف دائرة بنسبة ٤,٥%

٧- انخفاض إجمالي الحركة التليفونية الدولية المتبادلة إلى ٣,١٠٠ مليار دقيقة عام ٢٠١٧ مقابل نحو ٣,٧٥١ مليار دقيقة عام ٢٠١٦ بنحو ٦٥ مليون دقيقة بنسبة ١٧,٧% .

٨- ارتفاع نسب إستغلال السعات المتاحة على الكوابل البحرية في ٢٠١٧/١٢/٣١ إلا أنه ما زال هناك طاقات عاطلة لدى الشركة على بعض الكوابل .

٩- أدرجت الشركة المصرية بخططها الاستثمارية لعام ٢٠١٧ نحو ٧,١٩٨ مليار جنيه ، وقد بلغ المصروف الفعلي نحو ٧,١٥٤ مليار جنيه بنسبة ٩٩,٤% من المعتمد وبإنخفاض نحو ٤٤ مليون جنيه .

١٠- إفتقار دراسات الجدوى الإقتصادية لمشروع الكوابل البحري (TE - NORTH) للكثير من أسس إعداد دراسات الجدوى وعدم إشتمالها على البرنامج الزمني للتنفيذ وكافة الأعمال اللازمة لتنفيذ المشروع سواء بمصر أو بفرنسا وكذا أعمال وتجهيز محطات الإنزال والبنية التحتية لعبور الكوابل بالأراضي المصرية وما يستلزم من الحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة وهو ما أدى إلى زيادة التكاليف وتكبد الشركة لتكاليف لاداعي لها .

١١- لم يتم حصر كافة المبالغ المنصرفة فعلياً على المشروع بالكامل حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ والمفترض أن تشمل المنصرف على تنفيذ المسارات الأرضية ، والمباني ، والتصاريح والإستشارات المالية والفنية والقانونية ، وشرائط الخرائط ، وتكلفة إنشاء الكابل البحري ، وتكاليف البنية التحتية ونقاط الإنزال بفرنسا ، ولم يتم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بجمعية المنصرف الفعلي حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ برغم تكرار مطالبة بذلك أكثر من مرة .

١٢- عدم دقة الدراسات السابقة لطرح بعض العمليات والتخطيط المسبق لها وفقاً للحاجة والنظرة المستقبلية لأنشطة الشركة ، الأمر الذي أدى إلى إلغاء بعض العمليات بعد طرحها أو إسنادها ، إضافة أعمال مستجدة بعد التعاقد ، وزيادة بعض العقود الأمر الذي يكبد الشركة تكاليف وإجراءات لاداعي لها .

محرر

القاهرة إسكندرية  
الهيئة العامة للغرفة التجارية  
٢٤ من ٢٤

٢٨ كيلو ، طريق  
B7 القرية الذكية ، القاهرة  
٢٤ من ٢٤

محمد  
محمد  
محمد

٢٢- إسناد بعض العمليات بالأمر المباشر الأمر الذي يشير إلى ضياع مزايا الحصول على أفضل الشروط والأسعار .

٢٣- عدم الإنتهاء من تنفيذ بعض العمليات حتى ٢٠١٧/١٢/٣١ والتي تم إسنادها منذ سنوات سابقة .

٢٤- إستغراق فترات طويلة بين طلب طرح بعض العمليات والموافقة عليه وبين الإسناد ، وما يتعلق بزيادة التكلفة المرتبطة بتلك العمليات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية .

٢٥- إسناد اعمال استشارات لذات الموضوعات لأكثر من مكتب إستشاري ويتم معظمها بالأمر المباشر.

• قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بتوجيه الشكر للسادة ممثلي إدارة متابعة الخطة وتقويم الأداء بالجهاز المركزي للمحاسبات على التقرير مشيراً سيادته إلى أنه وربما كنتيجة لضيق الوقت لم يشر التقرير السنوي عن متابعة وتقويم أداء الشركة إلى الإيجابيات وإكتفى التقرير بالإشارة إلى بعض السلبيات والتي يمكن لإدارة الشركة الرد عليها ، كما وجه سيادته الشكر للسيد مراقب الحسابات الخارجي .

• أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى وجود مشكلة متكررة في الجمعية العامة وهو عدم توافر تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات والرد عليه من قبل الإدارة التنفيذية ضمن ملف الجمعية مشيراً سيادته إلى أنه لم يتقدم بأي أسئلة نظراً لعدم توافر تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بحيث يبدى سيادته تساؤلاته بشأنه مطالباً سيادته بضرورة تفادي هذه المشكلة مستقبلاً .

• توجه السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية بالشكر إلى السيد المساهم على ملاحظته وطلب سيادته من مسئولى الجهاز المركزي للمحاسبات توفير تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات قبل فترة كافية من موعد انعقاد الجمعية العامة للشركة حتى يتم عرضه على السادة المساهمين.

• أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات تضمن بعض النقاط التي يجب الرد عليها من جانب مجلس الإدارة للشركة حيث يعرض الرد على تلك الملاحظات على البورصة حتى يتمكن المساهمين من الإطلاع عليه كما أشار سيادته إلى أهمية توضيح موضوع تأجير الدوائر بين الشركة المصرية للاتصالات وشركة اتصالات مصر حيث أن شركة اتصالات مصر تحاسب عليها العميل بسعر ١٨.١ جنيه في حين أن الشركة المصرية للاتصالات تحاسب عليها العميل بسعر ١٠ جنيه ، كما أشار سيادته إلى أن الشركة توقفت عن تسجيل الأراضي المخصصة لها منذ ثلاثة سنوات مقترحاً سيادته إنشاء شركة استثمار عقارى بحيث يتم إستغلال هذه الأراضي حيث أن هناك أراضى تم الإستيلاء عليها.

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن مجلس الإدارة يعمل حالياً على دراسة موضوع الأراضي المخصصة للشركة ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بتقريبي السادة مراقبي الحسابات عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء هذا انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

#### القرار

وافقت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات الملعةدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع على ماورد بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات وتقرير مراقب الحسابات الخارجى حازم حسن KPMG عن القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ والإحاطة بالملاحظات المذكورة في التقريرين .

٢٢

**البند الثالث:**

**بشأن النظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١**

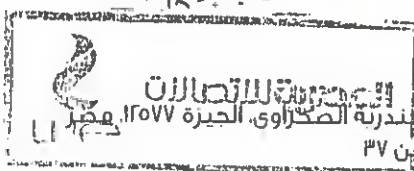
- إنتقل السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الثالث من جدول الأعمال والخاص بالنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.
- توجه أحد السادة المساهمين بالتهنئة للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة على إطلاق شبكة المحمول متمنياً سيادته للشركة مزيد من التقدم والنجاح ثم أشار إلى أن لدى سيادته بعض الملاحظات بشأن بعض الأرقام الخاصة بنتائج الأعمال التي تضمنتها القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ موضحاً سيادته أن القوائم المالية للشركة تشير إلى زيادة بند مدينون وأرصدة مدينة أخرى بنسبة ٣٧% حيث إرتفعت قيمة المديونيات من ١,٦ مليار جم إلى ٢,٢ مليار جم الأمر الذي يتطلب أن تولي الشركة مزيد من الإهتمام بتحصيل هذه المديونيات ، كما أشار سيادته إلى أنه من الملاحظ وجود إنخفاض في حقوق الملكية حيث إنخفضت من ٢٦,٢ مليار جم إلى ٢٤,٥ مليار جم مشيراً إلى أن سيادته قلق بشأن هذا الإنخفاض خاصة وأن حقوق الملكية تمثل ثروة المساهمين ومن ثم ينبغي العمل على تنميتها ، ثم أشار سيادته إلى أنه على الرغم من أن قائمة الدخل تشير إلى زيادة الإيرادات بنسبة ٣٠% عن العام السابق إلى أنه على الجانب الآخر إرتفعت التكاليف بشكل كبير حيث زادت مصروفات التشغيل بنسبة ١٢١% وكذلك إرتفعت التكاليف التمويلية بنسبة ١٢٨% بالرغم من عدم زيادة القروض ، أما فيما يخص إيرادات الشركات التابعة والشقيقة فقد إنخفضت بنسبة كبيرة بلغت ٩٣% على الرغم من عدم إنخفاض المبلغ المستثمر فيه بهذه الشركات كما أشار سيادته إلى أن هناك إنخفاض كبير في صافي الربح بنسبة ٨٤% محققاً عائد على حقوق الملكية بنسبة ٢,٣% هذا العام مقارنة بـ ١٣% في العام السابق وهو أمر غير جيد مشيراً سيادته إلى أهمية أن تعمل إدارة الشركة على تحسين نتائج الأعمال وبحث كافة السبل لتعظيم ثروة المساهمين .
- أشار أحد السادة المساهمين إلى أن المصرية للاتصالات تستثمر حوالي ٦ مليار جم في عدد ( ١١ ) شركة منهم شركتان خاسرتان مضيفاً سيادته أن تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات لم يشر إلى ما تم بشأن هذه الأموال المستثمرة وما العائد على المساهمين من هذا الإستثمار .
- أشار السيد المحاسب / عاطف صبحي إلى أنه رداً على ما صرح به السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة للشركة في بند سابق من أنه يوجد تأخير في إصدار التقارير التي يعدها الجهاز المركزي للمحاسبات عن مراجعة أداء الشركة فإن سيادته يريد التنويه عن أن الجهاز المركزي للمحاسبات لا يتأخر في إصدار التقارير الدورية عن الشركة ويلتزم بدقة بمواعيد المراجعة ومواعيد تقديم التقارير .
- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

**(القرار)**

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الاجتماع الموافقة على اعتماد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١



م.ج. إبراهيم



م.ج. أحمد حسن

م.ج. أحمد حسن

م.ج. أحمد حسن

م.ج. أحمد حسن



**البلد الرابع:**

**بشأن النظر في اعتماد تعيين مراقب حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ وتحديد أتعابه السنوية عن هذا العام.**

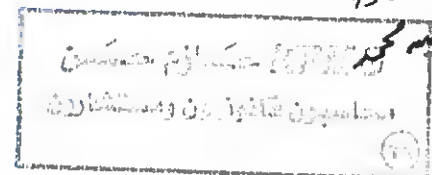
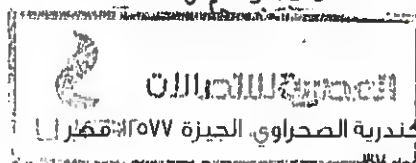
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه سبق وأن وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٨/٣/٤ على تعيين السيد الأستاذ / حازم حسن - الشريك الرئيسي لمكتب (KPMG) حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة المصرية للاتصالات ونظراً للمتغيرات التي طرأت على نشاط الشركة خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠١٧ بإضافة أنشطة خدمات التليفون المحمول وما يتطلبه هذا النشاط من تغيير نطاق المراجعة وزيادة إجراءات المراجعة والفحص للتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية الخاص به بالإضافة للتغيرات العديدة في المعايير المحاسبية والجاري الإعداد لها والتي تتطلب إجراءات فحص إضافية لذا نقترح تحديد الأتعاب على النحو التالي :
- زيادة أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية للعام المالي ٢٠١٨ بنسبة ٣٥% عن العام المالي ٢٠١٧ لتصل إلى إجمالي مبلغ ٢,٦٠,٦٥٧ جنيه للعام المالي ٢٠١٨.
- استمرار إسناد الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب شركات الأموال وضرائب كسب العمل لمكتب حازم حسن - KPMG مع الإبقاء على الأتعاب المقابلة لتلك الخدمات كما هي للعام السابق ٢٠١٧ وبدون زيادة وبإجمالي مبلغ ٢٣٩ ٥٨٠ جنيه للعام المالي ٢٠١٨ .
- إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة إلى مكتب / السيد عبانى بإجمالي مبلغ ٢٠٣,٥٠٠ جنيه للعام المالي ٢٠١٨ .
- أبدى السيد المساهم / إبراهيم السعيد اعتراضه على زيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي بنسبة ٣٥% موضحاً سيادته أن هذه النسبة كبيرة جداً .
- أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أن المعروض على الجمعية العامة فيما يخص زيادة أتعاب مراقب الحسابات الخارجي للشركة بنسبة ٣٥% يستند إلى أنه قد تم إضافة أنشطة جديدة على أعمال المراجعة تتعلق بالتليفون المحمول مضيفاً سيادته أن هذه الأعمال التي تم إضافتها كانت تتطلب الدخول في تعاقد جديد مع مراقب الحسابات بأتعاب أكبر مما هو معروض ولكن تم التفاوض مع مراقب الحسابات بحيث يتم ضم الأنشطة الخاصة بالمحمول إلى باقي أنشطة الشركة التي يتم مراجعتها على أن تكون نسبة الزيادة ٣٥% عن العام السابق ، مشيراً سيادته إلى أنه من الجدير بالذكر أن الأتعاب التي يتقاضاها مراقبي الحسابات في شركات المحمول العاملة بالسوق والتي يقتصر نشاطها على خدمة المحمول فقط أكبر من الأتعاب التي يتقاضاها مراقب حسابات المصرية للاتصالات علماً بأن أعمال المراجعة الخاصة بالشركة تتضمن كل من خدمات الثابت والجملة والمحمول
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من الجدير بالذكر أيضاً أن مراقب حسابات الشركة قد طلب في العام الماضي زيادة أتعاب المراجعة بنسبة ١٠% عن العام الأسبق إلا أنه تم تخفيض هذه النسبة لتكون ٥% فقط مضيفاً سيادته أن هذا العام تم إضافة حجم أعمال أكبر بدخول الشركة سوق المحمول الأمر الذي يتطلب ارتفاع نسبة زيادة الأتعاب عن العام السابق فضلاً عن أهمية الأخذ في الاعتبار ارتفاع الأسعار ، ثم قام سيادته بعرض القرار على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت اتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:



محمد حسن  
حازم حسن

٢٠١٨

حازم حسن



87 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧-١٢٥٧٨

**(القرآن)**

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات الملعةدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على تجديد تعيين الأستاذ / حازم حسن ( الشريك الرئيسي لمكتب حازم حسن - KPMG ) مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، و تحديد أتعابه عن أعمال مراجعة القوائم المالية والخدمات الضريبية للشركة عن العام المالي ٢٠١٨ كالتالي:-

٢٠١٧ ٢٠١٨	أتعاب مراجعة القوائم المالية السنوية والفحص المحدود للقوائم المالية الربع سنوية للعام المالي ٢٠١٨ <u>زيادة الأتعاب بنسبة ٣٥% عن قيمة أتعاب العام المالي ٢٠١٧</u>
٢٠١٧ ٢٠١٨	الخدمات الضريبية الخاصة بضرائب شركات الأموال وضرائب كسب العمل حيث سيتم الإبقاء على الأتعاب المقابلة لتلك الخدمات كما هي بالعام السابق ٢٠١٧ بدون زيادة.

كما قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إسناد خدمات ضريبة القيمة المضافة والضرائب العقارية والدمغة إلى مكتب / السيد عباننى بإجمالى مبلغ ٢.٣,٥٠٠ جنيه مصري للعام المالى ٢٠١٨.

### البند الخامس:

بشأن: النظر في اعتماد التغييرات التي تمت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات خلال

### الفترة السابقة

- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه إيماءً إلى المادة رقم (٢٣) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على أن " على مجلس الإدارة – إن لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي – أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو أثناء السنة ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال إلى أن تنعقد الجمعية العامة التي تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلاً منهم ..... ) وبالنظر إلى التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ والتي إعتمدتها الجمعية العامة العادية للشركة والتي من بينها إستقالة السيد الدكتور / إسكلدر عادل إسكلدر طعمة ( عضو مستقل ) من عضوية مجلس الإدارة وأضاف سيادته أن مجلس الإدارة قد وافق على تعيين السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنايني ( كعضو مستقل ) بمجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات، إعتباراً من ٢١ يونيو ٢٠١٧ على أن يتم إعتداد التعيين في أقرب جمعية عامة عادية للشركة والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للفضل بالإعتماد،
- أشارت السيدة المحاسبة / عبير طلعت إلى أهمية أن يؤخذ في الحسبان أن هناك تحفظ للجهاز المركزي للمحاسبات بشأن طريقة إختيار الأعضاء المستقلين والذي تمت الإشارة إليه في المذكرة المعروضة على الجمعية العامة غير العادية .
- ثم قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إعتداد التغييرات التي طرأت على تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:



۱۴۳۱

جامعة القاهرة  
الجمهورية للاتصالات  
بدرية المدراوى، الحيزة ١٢٥٧٧، مصر

مجلس شورای اسلامی  
کتابخانه و اسناد

Handwritten signature and date: 12/12/12



قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على اعتماد تغييرات تشكيل مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات وهي كالتالي :

تعيين السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجنائني ( كعضو مستقل ) بمجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات، اعتباراً من ٢١ يونيو ٢٠١٧ .

**بشأن: النظر في الموافقة على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة**

• إنتقل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى البند الخاص بإبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ حيث قام سيادته بعرض قرار إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على إبراء ذمة السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة المصرية للإتصالات عن أعمالهم بالشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١.

بشأن ، النظر في الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتدفع خلال عام ٢٠١٨ في إطار المسؤولية

• قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أوضح سيادته أنه بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٧ سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع بحد أقصى مبلغ قدره ٧٠ مليون جنيه مصري للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ وذلك ليتم الصرف منها على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٧ وعليه فالأمر معروض على الجمعية العامة العادية للموافقة على اعتماد التبرعات التي تمت لعام ٢٠١٧ بإجمالي مبلغ ٦٢,٢٩٦,٢٣٢ ( فقط اثنان وستون مليون ومائتي ستة وتسعون ألفاً ومائتي اثنان وثلاثون جنيهاً لا غير ) والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصري ( فقط مبلغ وقدره مائة وعشرون مليون جنيه مصري لا غير ) للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ ، للصرف منه على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسئولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٨، ثم قام سيادته بعرض قرار اعتماد ما تم صرفه من تبرعات خلال عام ٢٠١٧ والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود (١٢٠) مليون جنيه في السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ على السادة المساهمين للتصويت، وفي ضوء ما انتهت إليه نتيجة التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للإتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على اعتماد تبرعات عام ٢٠١٧ والتي تبلغ ٢٢,٢٩٦,٢٣٢ جنيه مصري فقط وقدره إثنان وستون مليون ومائتي ستة وتسعون ألف ومائتان



اثنين وثلاثون جنيها لاغير ) ، والموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود مبلغ ١٢٠ مليون جنيه مصري ( فقط مبلغ وقدره مائة وعشرون مليون جنيه مصري لاغير ) للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ ليتم الصرف منها على التبرعات الخاصة بالمبادرات المختلفة للمسؤولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٨.

#### البند الثامن:

بشأن : النظر في تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافقت الجمعية العامة العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٨ على تحديد بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ كالآتي :
  - صافي بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصري) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافي بدل الانتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة آلاف جنيه مصري) لكل عضو عن كل جلسة.
  - صافي بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه لاغير) عن كل جلسة .
- والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هي علماً بأن هذه المبالغ لم يتم تغييرها منذ سنوات عديدة .
- ثم قام سيادته بعرض قرار الموافقة على إبقاء بدلات الحضور والانتقال لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هي على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

#### (القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على بقاء بدلات الحضور والانتقال للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٨/١٢/٣١ كما هي بالعام الماضي كالآتي :

- صافي بدل الحضور مبلغ ١٠٠٠ جنيه (فقط ألف جنيه مصري) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل الانتقال مبلغ ٤٠٠٠ جنيه (فقط أربعة آلاف جنيه مصري) لكل عضو عن كل جلسة.
- صافي بدل حضور للجان المنبثقة من مجلس الإدارة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة (أساسي- مستعان به) مبلغ ٢٠٠٠ جنيه (ألفان جنيه لاغير) عن كل جلسة .

#### البند التاسع :

بشأن : النظر في اعتماد عقود المعاوضة التي أبرمت مع الأطراف ذوي العلاقة والتي تشمل ولا تقتصر على مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة ، واتخاذ الترخيص لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع تلك الأطراف خلال العام الجالي ٢٠١٨.

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بالموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمي الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما ( المساهمين - أعضاء مجلس الإدارة ) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد ، ثم قام سيادته بعرض القرار الخاص بهذا البند

على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إلتفتت الجمعية القرار التالي:

**(القرار)**

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على الترخيص مقدماً لمجلس الإدارة بإبرام عقود معاوضة مع مساهمى الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو إحدى الشركات التابعة لهما ( المساهمين - أعضاء مجلس الإدارة ) مع مراعاة إلتزام عضو مجلس الإدارة المتعلق به عقد المعاوضة أو الممثل للمساهم المتعلق به عقد المعاوضة بعدم الإشتراك في التصويت على قرارات المجلس في شأن هذا العقد .

**البند العاشر**

**بشأن: النظر في الموافقة على حساب توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧**

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أنه سبق وأن وافق مجلس إدارة الشركة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠١٨ على مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ ليكون كالآتي :

بيان	بالآلاف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧	٥٥٨ ٣٤٧
أرباح مرحلة من العام السابق	٢ ٣٣٧ ٦٤٥
الاجمالي	٢ ٨٩٥ ٩٩٢
يوزع كالآتي:	
إحتياطي قانوني	٢٧ ٩١٧
نصيب المساهمين	٤٢٦ ٧٦٨
نصيب العاملين	٦٣٥ ٦٩٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٤٦٥٠
أرباح مرحلة للسنة التالية	١٨٠٠ ٩٦٢
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

و الأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة لإقتضائهم بالموافقة

- أشار السيد المساهم / إبراهيم السيد السيد إلى أن مقترح حساب توزيع الأرباح قد تضمن مبلغ يقدر بحوالي ٦٣٥ مليون جم كنصيب للعاملين من أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ في حين أن صافي الربح للعام الحالي مبلغ يقدر بحوالي ٥٥٨ مليون جم بما يعني أن الشركة قد سحبت من حساب الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة لإجراء توزيعات على العاملين مضافاً سيادته أن من المفترض وفقاً لهذا الإجراء ألا يتم توزيع أرباح على العاملين في العام القادم كما

٤٠٤

أشار إلى أن سيادته بصفته مساهم بالشركة يريد حصته من الأرباح المرحلة موزعة على سيادته لم يقصد بذلك تخفيض نصيب العاملين من الأرباح بل زيادة نصيب السهم من التوزيعات .

• أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى إلى أن الجهاز المركزي للمحاسبات لديه تحفظ بشأن مقترح حساب توزيع الأرباح حيث أن هذا المقترح لم يأخذ في الاعتبار عند إعداد قائمة المركز المالي للشركة قيمة الإحتياطي القانوني الأمر الذي يأتي بالمخالفة للمادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ كما خالف حساب التوزيع المقترح المادتين (٤٠) و (١٩٥) من القانون ١٥٩ ولائحته التنفيذية حيث تضمنت الأرباح القابلة للتوزيع عن العام قيمة أرباح رأسمالية وهي الأرباح المحققة من بيع الأصول أو التعويض عنها خلال العام حيث كان ينبغي فصل هذه الأرباح في بند مستقل والعرض على الجمعية العامة لإتخاذ القرار المناسب .

• طلب السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة توضيح الملاحظة الخاصة بالإحتياطي القانوني حيث أن مقترح حساب توزيع الأرباح قد تضمن بالفعل بند الإحتياطي القانوني .  
• أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى إلى أن الإحتياطي القانوني كان من المفترض أن يتم خصمه وإضافته على حساب الإحتياطيات ويظهر في قائمة الدخل .  
• أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى إمكانية أن يقترح الجهاز المركزي للمحاسبات القيد المحاسبي الملزم في هذا الشأن بحيث يتم تطبيقه في السنوات القادمة .  
• قامت السيدة المحاسبة / عبير طلعت بإقتراح القيد المحاسبي الملزم في هذا الشأن .  
• أشار السيد المهندس / محمد شمروخ إلى أنه سيتم العمل على تطبيق القيد المحاسبي المقترح في السنوات القادمة .

• أشارت السيدة المحاسبة/ نوال مصطفى المحلاوى إلى أن مجلس الإدارة مسئول عن تجنب الإحتياطي القانوني بنسبة ٥% من صافي الربح عن العام، ثم أشارت سيادتها إلى أنه لم يرفق بمقترح حساب توزيع الأرباح تقرير مراقب الحسابات بشأن النسبة التي سيتم توزيعها من الأرباح الرأسمالية ، كما تضمنت الأرباح المقترح توزيعها عن عام ٢٠١٧ الأرباح المرحلة منذ سنوات . وذلك بالمخالفة للمادتين رقمي ( ١٩١ ، ١٩٤ ) من اللائحة التنفيذية من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اللتان حددتا الأرباح القابلة للتوزيع بأنها " الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرت بها الشركة خلال السنة المالية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر في سنوات سابقة وبعد تجنب الإحتياطي القانوني والنظامي " ، وكذا بالمخالفة للمادة (٦٠) من النظام الأساسي للشركة التي حددت كيفية توزيع الأرباح الصافية على العاملين والمساهمين ثم مجلس الإدارة ، الأمر الذي ترتب عليه إقتراح توزيع نحو ٦٣٦ مليون جم على العاملين وهو ما يمثل الحد الأقصى المنصوص عليه وفقاً للقانون موزعة سيادتها أن هذا المبلغ يعادل ما نسبته ١٤% من صافي الأرباح البالغة نحو ٥٥٨ مليون جم ، هذا فضلاً عن تخصيص مبلغ قدره ٤,٦٥ مليون جم لأعضاء مجلس الإدارة على الرغم من عدم كفاية أرباح العام القابلة للتوزيع في حين تضمن مقترح التوزيع تخصيص مبلغ ٤٢٧ مليون جم فقط للمساهمين بما يعادل ٢٥ قرش للسهم حيث أنه من المفترض أن يتم إجراء التوزيعات من صافي الأرباح الناتجة عن التشغيل بعد تجنب الإحتياطي القانوني وليس التوزيع من الأرباح المرحلة حيث أشارت سيادتها إلى أن الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة هي ضمن حقوق الملكية الخاصة بهم ويجب ألا يشاركهم فيها دونهم .

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن من الجدير بالذكر أنه كان من المقرر من قبل مجلس الإدارة أن يتم توزيع الأرباح على المساهمين بقيمة أكبر من تلك المنصوص عليها في مقترح حساب التوزيع إلا أنه خلال الشهر الماضي سنحت فرصة استثمارية هامة جداً للشركة وحكمة في مجال الكوابل البحرية مما يحقق تأمين إيرادات مستقبلية من أعمال الكوابل البحرية وكذلك تحقيق عائد قصير الأجل على تلك الفرصة الاستثمارية فضلاً عن أن عدم الدخول في هذا الإستثمار قد يؤثر سلباً

م.ج. (أ.م.م.)

أ.م.م.



على نشاط الشركة في مجال الكوابل البحرية وقد يضعها في موقف تنافسي غير جيد ، لذا إرتأى مجلس الإدارة أهمية إعتنام هذه الفرصة الإستثمارية الكبرى حرصاً على الصالح العام للشركة في الأجل الطويل ، مضيفاً سيادته أنه لتمويل هذا الإستثمار فقد إقتضى الأمر تخفيض قيمة الأرباح الموزعة وذلك لتوفير التمويل اللازم للفرصة الاستثمارية المشار إليها دون زيادة الدين الحالي للشركة وبناءً عليه إتخذ المجلس قراره بتعديل مقترح حساب توزيع الأرباح على النحو المعروض على الجمعية على الرغم من أنه كان من المتوقع أن يكون هناك إعتراض من جانب بعض المساهمين الحاضرين بالجمعية العامة العادية للشركة ، مشيراً سيادته إلى أنه دون الدخول في تفاصيل كثيرة مراعاة لأمر تتعلق بالإفصاح فإنه ستكون هناك أخبار جيدة بشأن هذا الموضوع في الأيام القليلة القادمة ، ثم أشار سيادته إلى أنه وفقاً للقانون فإن توزيع الأرباح سيكون خلال شهر من إنعقاد إجتماع الجمعية العامة العادية للشركة ، ثم قام سيادته بعرض قرار مقترح حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية القرار التالي:

(القرار)

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بأغلبية أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على حساب توزيع الأرباح عن السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ طبقاً لما يلي :

بيان	بالألف جنيه
صافي ربح السنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧	٥٥٨ ٣٤٧
أرباح مرحلة من العام السابق	٢ ٣٣٧ ٦٤٥
الإجمالي	٢ ٨٩٥ ٩٩٢
يوزع كالتالي:	
إحتياطي قانوني	٢٧ ٩١٧
نصيب المساهمين	٤٢٦ ٧٦٨
نصيب العاملين	٦٣٥ ٦٩٥
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	٤ ٦٥٠
أرباح مرحلة للسنة التالية	١٨٠٠ ٩٦٢
وبذلك يكون نصيب السهم من الأرباح الموزعة للسنة المالية المنتهية في ٣١/١٢/٢٠١٧ مبلغ ٢٥ قرش للسهم	

البند الحادي عشر:

بشأن : النظر في إعتقاد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع

- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض المذكرة المعدة في هذا الشأن حيث أشار سيادته إلى أن المصرية للاتصالات لديها مبادرات عديدة في مجال المسؤولية المجتمعية من خلال قطاع المسؤولية المجتمعية بالشركة وذلك إيماناً بدور الشركة تجاه المجتمع حيث تقدم الشركة المساعدة والدعم في عدد من المجالات التنموية من خلال إطلاق العديد من المبادرات على مستوى عدة محاور على رأسها محور الصحة والتنمية والتعليم وتمكين الشباب والمرأة وغيرها وبناءً عليه إرتأى المجلس تأسيس مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع بحيث تتولى هذه المؤسسة مباشرة الدور المجتمعي للشركة بشكل إستراتيجي أسوةً في ذلك بالشركات العالمية مضيفاً سيادته أن هذا الأمر من شأنه أن يؤثر إيجابياً على صورة الشركة لدى العملاء مشيراً سيادته إلى أنه بتاريخ ٢٨/٨/٢٠١٧ وافق مجلس الإدارة من حيث المبدأ على مقترح إنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات للمسؤولية المجتمعية مع تفويض الإدارة التنفيذية في البحث والتأكد من الجدوى الاقتصادية اللازمة في هذا الشأن ثم بتاريخ

م. (أ.م.م.)

أ.م.م.

٢٠١٧/١٠/٣٠ صدر قرار المجلس بالموافقة على تأسيس المؤسسة وقد كلف المجلس الإدارة التنفيذية بإعداد مقترح لتشكيل مجلس أمناء المؤسسة على أن يتم عرض المقترح النهائي مرة أخرى على المجلس بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون الخاص بتنظيم عمل الجمعيات وغيرها من المؤسسات العاملة في مجال العمل الأهلي لإصدار الموافقة النهائية على إجراءات التأسيس مضيفاً سيادته أنه سيتم إنشاء هذه المؤسسة دون أن تتحمل الشركة أعباء إضافية بخلاف الموازنة المخصصة للمسئولية المجتمعية ، والأمر معروض على الجمعية العامة العادية للشركة للتفضل بإعتماد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع.

• أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن قرار تأسيس مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع هو قرار صائب و مطلب للمساهمين منذ فترة طويلة وذلك إعمالاً لدور الشركة تجاه المجتمع ، مشيراً سيادته إلى أهمية أن تكون هذه المؤسسة مشهورة بوزارة التضامن الإجتماعي ولها مجلس أمناء خاص بها بحيث يرأسه السيد الدكتور / رئيس مجلس الإدارة على أن تكون المساهمة في إدارة هذه المؤسسة من منطلق العمل التطوعي حيث أن العمل الخيري لا يتطلب الحصول على أجر مشيراً إلى أنه ونظراً لخبرة سيادته في مجال العمل الإجتماعي والخيري فهناك أوجه عديدة تحتاج للمساندة والدعم حيث أشار سيادته إلى أهمية عمل دراسة بشأن تحديد الجهات الأكثر احتياجاً في المجتمع لتقديم الدعم حيث ذكر سيادته مثلاً لذلك ببعض فرق الصعيد التي تعاني من الكثير من المشكلات ومنها تكلفة توفير العلاج مشيراً سيادته إلى أنه بعد أن يتم إشهار هذه المؤسسة في وزارة التضامن الإجتماعي سيتم الصرف على المبادرات التي ستبناها هذه المؤسسة في مجال تنمية المجتمع من موازنة المسئولية المجتمعية على أن يعرض على الجمعية العامة العادية للشركة سنوياً تقرير عن أداء هذه المؤسسة والمبادرات التي تم إطلاقها ، كما توجه سيادته بالشكر للسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالشركة على إتخاذ هذا القرار الصائب الذي من شأنه أن يحسن من صورة الشركة ويعظم من القيمة الأسمية لها بالبورصة .

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة إلى أن سيادته يطمئن السادة المساهمين بأن مجلس أمناء مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع سيكون تطوعي ولن يتقاضى أجر مقابل هذا العمل حيث أنها مؤسسة غير هادفة للربح ، أما فيما يخص العاملين بهذه المؤسسة فسيتم الإستفادة من العاملين بالشركة من خلال إنتداب نفس العاملين من داخل قطاع المسئولية المجتمعية للعمل بهذه المؤسسة ومن ثم لن تتحمل الشركة أية أعباء إضافية فيما يخص التعيينات .

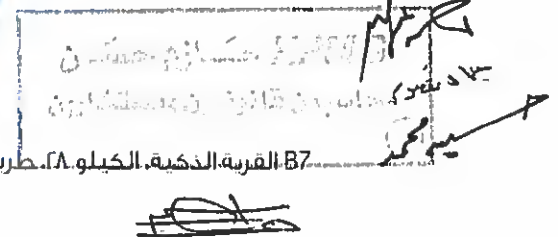
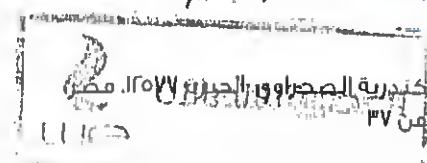
• أشار السيد المحاسب / عاطف صبحي إلى أنه سبق وأن تم طرح موضوع إنشاء مؤسسة للمسئولية المجتمعية من قبل وكان للجهاز المركزي للمحاسبات تحفظ في هذا الشأن وتم تقديم مذكرة من الجهاز في هذا الشأن ولا يزال الجهاز لديه تحفظ بشأن إنشاء هذه المؤسسة موضحاً سيادته أن الجهاز لا يمانع أن تبرع الشركة لخدمة المجتمع إعمالاً لدور الشركة المجتمعي ولكن الجهاز يعارض قرار إنشاء المؤسسة خشية أن تكون مدعاه لاهدار أموال الشركة حيث يتطلب الأمر وجود ضوابط حاكمة منعاً لأية مخالفات لذا فإن الجهاز يرى أنه قد يكون من الأفضل أن توجه الشركة التبرعات التي سيتم الموافقة عليها من الجمعية العامة للجهات المتخصصة في هذا الشأن حيث أن هذا المجال لا يتعلق بنشاط الشركة .

• أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أنه بدأ على ملاحظة الجهاز المركزي للمحاسبات فإن إشهار هذه المؤسسة بالتضامن الإجتماعي يضمن إكثام الرقابة على أداء هذه المؤسسة بما يمنع أي مخالفات أو تجاوزات .



س.ب. (١٢٧٢)

م.ب. (١٢٧٢)



- أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن من الجدير بالذكر أن الشركة لديها ضوابط مشددة في مجال توجيه التبرعات حيث يتم بحث احتياجات الجهات التي تقدم لها هذه التبرعات ويتم تقديمها في إطار ضوابط حكمة .
- قام السيد الدكتور/ رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بعرض قرار إنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع على السادة المساهمين للتصويت وفي ضوء ما إنتهت إليه عملية التصويت إتخذت الجمعية العامة العادية القرار التالي:

**(القرار)**

قررت الجمعية العامة العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على اعتماد قرار إنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات لتنمية المجتمع.

**وفيما يلي مذكرة إبداء رأي الجهاز المركزي للمحاسبات على موضوعات الجمعية العامة العادية:-**

**إلى السادة المساهمين.**

**الشركة المصرية للاتصالات**

إيماءً إلى دعوة رئيس مجلس إدارة الشركة الواردة إلينا بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٨ بشأن حضور الجمعية العامة العادية للشركة المقرر إنعقادها بتاريخ ٢٩/٣/٢٠١٨ ، وفيما يخص الموضوعات المدرجة بجدول أعمال الجمعية نشير إلى ما يلي:-

١. مخالفة المادة (١٩٨) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ حيث خلا تقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ من إيضاح مدى تأثير توزيع الأرباح - بند (١٠) بجدول أعمال الجمعية العامة - على إلزامات الشركة النقدية في مواعيدها .

٢. مخالفة كلاً من المادة (٢٢٠) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والبند (٣/٣/٢) من الدليل المصري لحكومة الشركات لعام ٢٠١٦ حيث تبين عدم الإفصاح عن:-

أ . كافة ما تقاضاه رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالشركة وكذا المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس وأعضاء مجلس الادارة للعرض على الجمعية العامة .

ب . المبالغ التي انفقت على الدعاية في أي صورة كانت .

الأمر الذي يستلزم الإلتزام بتطبيق نصوص القانون وقواعد الحوكمة بشأن ما سبق .

٣. عدم صحة مبلغ التبرعات المدرج بتقرير مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٧ بنحو ١٢٠ مليون جنيه وصحته ٦٢,٣ مليون جنيه.

مما يستوجب تدارك ذلك .

٤. مخالفة المادة (١٩٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ حيث تضمن تقرير توزيع الأرباح لعام ٢٠١٧ قيمة الإحتياطي القانوني البالغ نحو ٢٨ مليون جنيه ، حيث لم يؤخذ في الإعتبار عند إعداد قائمة المركز المالي للشركة في ٣١/١٢/٢٠١٧ .

يتعين الإلتزام بنصوص القانون المشار إليه في هذا الشأن

٥. مخالفة كلاً من المادتين (٤٠) ، (١٩٥) من القانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ ولائحته التنفيذية على الترتيب ، حيث تضمنت الأرباح القابلة للتوزيع عن عام ٢٠١٧ قيمة كل من الأرباح المحققة عن بيع الأصول الثابتة أو التعويض عنها خلال العام ، دون فصلهما ببند مستقل للعرض على الجمعية العامة لإتخاذ القرار المناسب بشأنهما ، كما لم يرفق بإقتراح التوزيع تقرير من مراقب الحسابات بشأن النسبة التي توزع من الأرباح الرأسمالية .

نوصي بالإلتزام بنصوص القانون المشار إليه.

عمر هادي

د. إبراهيم

مكتب إداري  
الهيئة العامة للغذاء والدواء  
الطريق القاهرة  
B7 القرية الذكية: الكيلو ٢٨  
صفحة ٣٥ من ٣٧

م. هادي  
م. هادي  
م. هادي



تابع محضر الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

# المصرية للاتصالات

٦. تضمنت الأرباح المقترحة توزيعها عن عام ٢٠١٧ الأرباح المرحلة منذ سنوات - وذلك بالمطابقة للمادتين رقمي (١٩١ ، ١٩٤) من اللائحة التنفيذية من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اللتان حددتا الأرباح القابلة للتوزيع بأنها " الأرباح الناتجة عن العمليات التي باشرتها الشركة خلال السنة المالية مستنزلاً منها ما يكون قد لحق برأسمال الشركة من خسائر في سنوات سابقة وبعد تجليب الإحتياطي القانوني والنظامي " ، وكذا بالمخالفة للمادة (٦٠) من النظام الأساسي للشركة التي حددت كيفية توزيع الأرباح الصافية على العاملين والمساهمين ثم مجلس الإدارة - الأمر الذي ترتب عليه إقتراح توزيع :-

أ - نحو ٦٣٦ مليون جنيه على العاملين والذي يمثل الحد الأقصى المنصوص عليه بالقانون المشار إليه والذي يعادل نحو ١١٤% من صافي أرباح العام البالغة نحو ٥٥٨ مليون جنيه .  
ب - نحو ٤,٦٥ مليون جنيه لمجلس الإدارة بالرغم من عدم كفاية أرباح العام القابلة للتوزيع - وفقاً للمادتين المشار إليهما بهما - لتوزيع تلك الأرباح.

وذلك في الوقت الذي تضمن المقترح صرف نحو ٤٢٧ مليون جنيه فقط للمساهمين ( بما يعادل نحو ٢٥% جنيه فقط للسهم الواحد ) ، مما يعد تغولاً على حقوق المساهمين أصحاب رأس المال والذين يتحملون مخاطر نتائج أعمال الشركة ، حيث أن الأرباح المرحلة والتي لم يتم توزيعها على المساهمين خلال السنوات السابقة هي ضمن حقوق الملكية الخاصة بهم ويجب ألا يشاركهم فيها دونهم .

نوصي بمعالجة ما سيتم صرفه للعاملين ومجلس الإدارة من أرباح بما يتفق ونصوص القانون .  
٧. بشأن البند الخاص بإنشاء مؤسسة المصرية للاتصالات لتلبية المجتمع ، نحيط علم حضراتكم بأنه سبق وأن تحفظ الجهاز على ذلك الأمر ضمن تقريره على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١١/٩/٣٠ ، وذلك بناء على موافقة مجلس إدارة الشركة خلال عام ٢٠١١ على إنشاء ذات المؤسسة يكون من مهامها توزيع التبرعات المصرح بها من الجمعية العامة للشركة بالإضافة إلى تلقي تبرعات من جهات أخرى ، وفي هذا الشأن نشير إلى ما يلي :-

أ - أن هذا النشاط الخيري ليس ضمن أغراض الشركة المثبتة بالنظام الأساسي لها وأن موضوع إدارة ذلك النشاط بعيد كل البعد عن أنشطة الشركة المختلفة المنوطة به ، خاصة وان الشركة تقوم بمسئوليتها المجتمعية بقيامها بالتبرع للجهات المستحقة بتلك المبالغ .  
ب - سيترتب على إنشاء تلك المؤسسة صرف جانب من تلك الأموال في أغراض ليس لها علاقة بأهداف التبرع الذي تمت الموافقة عليه من الجمعية ، يتمثل في أجور ومرتبات العاملين والقائمين على إدارة المؤسسة ، حتى وإن كان الغرض منها أعمال خيرية ولا تهدف إلى الربح .  
ج - ضعف الرقابة الفعالة على أعمال تلك المؤسسة في ظل عدم خضوعها لرقابتنا المباشرة .

**نوصي بسرعة تدارك الأمر وفقاً لما سبق أن أوصينا به من قبل ، مع توجيه تلك التبرعات للجهات المستحقة فعلياً .**

ثم قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة العادية للشركة بتوجيه عبارات الشكر والتقدير لجميع السادة الحضور والعاملين بالشركة متمنياً لهم جميعاً دوام التقدم والرفق

\*\*\*\*\*

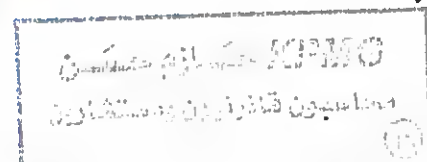
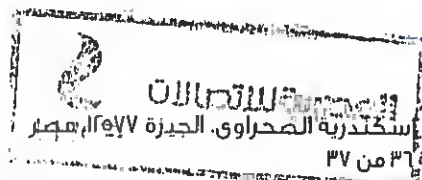
هذا وانتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الخامسة والنصف صباحاً من نفس اليوم.



عمر طيف

٢٩ مارس ٢٠١٨

محمد  
جواد  
مفتاح



٦٧ الجيزة ٢٠١٧  
صفحة ٣٦ من ٣٧





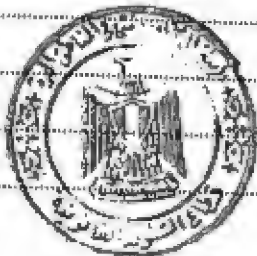


الهيئة العامة للاستثمار - منطقة الحرة  
قطاع الشئون القانونية - سراج الميرزا عيب  
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

أقرنا / ..... محمد علي بن محمد حسن محمد  
بصفتي / ..... مفوض  
اجتماع الجمعية العامة لمعادن شركة المصرية للبتروكيماويات  
المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٩ وذلك تحت مسئوليتي ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة  
وبأنني مفوض في تسليم واستلام المحضر.  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقدره ) ..... ( بموجب إيصال رقم ( ٨٢٤٦٥٧٠ ) مجموعة  
رقم ( ١١٢٢ ) بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٥ والمقدم للهيئة بتاريخ : ٢٠١٨/٥/١٥  
توقيع مقدم الطلب  
محمد علي بن محمد حسن محمد

"دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا الحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
بمقتضى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى الحضر  
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسؤولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
عن مضمون ما ورد في الحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات".

**ملاحظات الهينة:**



## المدير العام

## منهج الإدارة

الحامى

210

0/16

الشركة المصرية للاتصالات ش.م.م

خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩

بناءً على قرار مجلس إدارة الشركة والدعوة الموجهة من السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان - رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات، عقدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة المصرية للاتصالات إجتماعها الأول لعام ٢٠١٨ في تمام الساعة الثامنة صباحاً يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٣/٢٩ بالعنوان - مبنى المؤتمرات بالقرية الذكية الكيلو ٢٨ طريق مصر إسكندرية الصحراوي وذلك للنظر في جدول الأعمال المرسل في الدعوة ، وقد حضر الاجتماع كل من :

أولاً ، السادة / أعضاء مجلس الإدارة الآتي أسمائهم:

رئيس مجلس الإدارة و رئيس الجمعية العامة  
غير العادية للشركة

١. السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان

العضو المنتدب و الرئيس التنفيذي للشركة  
و عضو مجلس الإدارة

٢. السيد المهندس / أحمد محمد حمدى البحيري

عضو مجلس الإدارة

٣. السيد اللواء ا.ح / أشرف محمد سعيد حليم فريد

عضو مجلس الإدارة

٤. السيد الأستاذ / أحمد محمد جمال أبو على

عضو مجلس الإدارة

٥. السيد الدكتور / حسين يسرى محمد جمال الدين

عضو مجلس الإدارة

٦. السيد الأستاذ / محمد كمال الدين بركات

عضو مجلس الإدارة

٧. السيد المهندس / محمد حسن شمروخ جمعة

عضو مجلس الإدارة

٨. السيد المهندس / عمرو عبد الرشيد منصور

عضو مجلس الإدارة

٩. السيد الأستاذ / عمرو يوسف حسن الجناشي

عضو مجلس الإدارة

١٠. السيد الأستاذ / محمد عبد اللطيف عطية

عضو مجلس الإدارة

واعتذر عن عدم الحضور من السادة أعضاء المجالس:

عضو مجلس الإدارة

١. السيد الأستاذ / محمد هانى سيف المنصور

ثانياً ، الجهات الحكومية:

حضر ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية :

مدير إدارة التقارير المالية

السيدة الأستاذة / عبير كمال الدين حنفى

واعتذر عن عدم الحضور :

ممثل الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة

ثالثاً ، المساهمون :

بيان المساهمين الحاضرين بالجمعية هو كالمبين بالكشف الخاص بحضور السادة المساهمين للاجتماع الجمعية العامة غير العادية.

وحضر ممثلاً عن الحكومة :

رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء

السيد المستشار / شريف الشاذلى

**رابعاً : مراقبي الحسابات :**

حضر الاجتماع السادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات على النحو التالي :

**السادة أعضاء إدارة مراقبة حسابات الاتصالات :-**

القائم بإعمال مديرية الإدارة و وكيل الوزارة  
وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة  
وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة  
وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة  
وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوي  
٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف  
٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحي حسن  
٤. السيدة المحاسبة / ماجدة صبحي محمد  
٥. السيدة المحاسبة / نللي نعمان فهمي

**كما حضر من مكتب حازم حسن KPMG ( مراقب حسابات الشركة ) :**

السيد المحاسب / سامي عبد الحفيظ أحمد إبراهيم الشريك بمؤسسة (KPMG) - حازم حسن

**كما حضر الاجتماع :**

السيد المستشار / محمد رجائي أحمد عيسى نائب رئيس مجلس الدولة - المستشار القانوني للشركة

وتنفيذاً لحكم المادة رقم (٢١١) من اللائحة التنفيذية لقانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تولى رئاسة الاجتماع السيد الدكتور / ماجد إبراهيم عثمان رئيس مجلس الإدارة وإقترح سيادته ترشيح أمين سر الاجتماع وفارزا الأصوات وفقاً لما يلي :

**أمين السر :**

مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة

الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد

**فارزا الأصوات كلاً من :-**

رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة  
رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

١. الأستاذ / حسين محمد حسين  
٢. الأستاذ / جمال مصطفى محمد عيسى

وتنفيذاً لحكم المادة رقم (٢١١) من قانون الشركات الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ تحقق السيد / مراقب الحسابات من صحة إجراءات الدعوة .

كما قاما بالاشتراك مع السادة فارزا الأصوات بمراجعة كشوف الحضور للسادة / المساهمين بالشركة وقد تبين من كشف الحضور أن المستأهمن الحاضرين والممثلين في الاجتماع يملكون (١٦٢ ٣٦٨ ٤٠٥) سهم من إجمالي أسهم رأس مال الشركة المصرية للاتصالات البالغ عددها (٦٠٠ ٧١ ٧٠٧ سهم) أي أن نسبة الحضور (٨٢,٣٢%) تقريباً وبذلك يكون الاجتماع قد إستوفى الشروط القانونية اللازمة لصحة انعقاده .

وهنا أعلن السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية صحة انعقاد الاجتماع ، ورحب سيادته بالسادة الحاضرين، ثم دعى سيادته الجمعية العامة غير العادية لمناقشة جدول الأعمال على النحو التالي:

**النظر في الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة**

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أنه تم دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات للانعقاد اليوم للنظر في الموافقة على تعديل المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة ، حيث قام سيادته بعرض التعديل المقترح على المادة المشار إليها، ثم تساءل سيادته عما إذا كان هناك أي ملاحظات للسادة المساهمين على التعديل المقترح.

• كما أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التعديل المقترح على المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة هو حذف فقرة من نص البند رقم (٢) من هذه المادة والتي تنص على (أو مدير أو



موظف رئيسى أو عضو مجلس إدارة) وكذا حذف نص البند رقم (٥) من المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة والذى ينص على ( ألا يكون عضو مجلس إدارة مشترك فى إحدى الشركات العاملة مع الشركة أو أن يكون له ارتباط وثيق بأحد أعضاء مجلس الإدارة من خلال مشاركته فى إحدى الشركات أو الجهات الأخرى ) ثم طلب سيادته من السيد المستشار / محمد رجائى المستشار القانونى للشركة إعطاء مزيد من التوضيح حول التعديل المقترح .

• أشار السيد المستشار / محمد رجائى إلى أنه بالإشارة إلى ملاحظة الجهاز المركزى للمحاسبات المتعلقة بمخالفة التعديل المقترح للمادة رقم (٩٥) من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فإن سيادته يرى أن موافقة الجمعية العامة للشركة على عضو مجلس الإدارة يتضمن فى حد ذاته الملائمة مع نص المادة رقم (٩٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذى تنص على أنه (لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة المساهمة أن يقوم بصفة دائمة بأى عمل فى أو ادارى بأية صورة كانت فى شركة مساهمة أخرى الا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التى يتولى عضوية مجلس ادارتها ) الأمر الذى يعنى أن الجمعية العامة للشركة هى الجهة المختصة بالموافقة على تعيين عضو مجلس الإدارة بإعتبارها صاحبة السلطة العليا بالشركة وقراراتها هى قرارات نافذة.

• تساءل السيد المساهم / إبراهيم السعيد عن الفارق بين نص المادة (٢١) من النظام الأساسى للشركة قبل التعديل وبعد التعديل المقترح حيث أشار سيادته أنه لا يعلم الغرض من التعديل، مشيراً إلى أن سيادته يرى أن التعديل المقترح لم يأتى بجديد على نص المادة.

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التعديل المقترح يتضمن حذف البند رقم (٥) من نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسى للشركة قبل التعديل ، متسائلاً سيادته عما إذا كان السيد المساهم / إبراهيم السعيد موافق على التعديل المقترح .

• أشار السيد المساهم / إبراهيم السعيد إلى أن سيادته موافق على التعديل المقترح .

• تساءل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية عما إذا كانت هناك أى مقترحات أو ملاحظات أخرى للسادة المساهمين؟

• أشار السيد المستشار / شريف الشاذلى ( ممثل الحوكمة ) إلى عدم وجود مانع من الموافقة على التعديل المقترح، مشيراً سيادته إلى أنه يستحسن أن يتضمن التعديل المقترح النص صراحة على وجوب إمتناع عضو مجلس الإدارة المستقل عن التصويت على أى قرار متعلق بالجهة التى يعمل أو يساهم بها منعاً لتعارض المصالح .

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن مثل تعارض المصالح هو أمر معمول به فى الشركة تماشياً مع قواعد الحوكمة إلا أنه لا يوجد ما يمنع من النص صراحة على ذلك بالتعديل المقترح.

• أشار السيد المساهم / حسين سعد زغلول إلى أن سيادته فهم من التعديل المقترح أنه ينتخب ثلاث أعضاء مستقلين بمجلس الإدارة من خلال المساهمين من غير الدولة والذين يمثلون نسبة ٢٠% وتمتنع النسبة الحاكمة الممثلة فى الدولة عن التصويت ويكون التصويت فقط للمساهمين من حملة الأسهم من غير الدولة، متسائلاً عما إذا كان التصويت على انتخاب الأعضاء المستقلين سيكون فقط من المساهمين من غير الدولة أم سيكون لكافة حملة الأسهم سواء من القطاع الخاص أو الدولة مالكة النسبة الحاكمة بالشركة .

• أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أن التصويت على إختيار الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة سيكون للجمعية العامة بالكامل سواء الدولة أو مساهمى الأقلية من غير الدولة.

• أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى - القائم بإعمال مديرة الإدارة و وكيل الوزارة إلى أن الجهاز المركزى للمحاسبات له بعض الملاحظات حول التعديل المقترح منها أهمية أن يتماشى التعديل المقترح مع نص المادة رقم (٩٥) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ومع البند رقم ١/٢/٢ من دليل حوكمة الشركات، مشيرة سيادته إلى أن بعض بنود المادة (٢١) من النظام الأساسى المقترح تعدلها تحتاج إلى بعض التعديلات حتى تتماشى مع البند رقم ١/٢/٢ من دليل حوكمة الشركات حيث أن المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة لم

تتضمن النص على أنه ينبغي أن لا يكون العضو المستقل من كبار العاملين بالشركة وألا يكون أيضاً من مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه وألا تربط العضو المستقل علاقة قرابة أو صلة نسب بأى من مساهميها وألا يكون مساهم بالشركة، مشيرة سيادتها إلى أنه تبين أن هناك بعض من السادة الأعضاء المستقلين بمجلس إدارة الشركة يمتلكون عدد من الأسهم بالشركة ، بالإضافة إلى النص على ألا تتجاوز عضوية العضو المستقل بالمجلس ٦ سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضو غير مستقل، مشيرة سيادتها إلى أنه وبما أن الجمعية العامة غير العادية بصدد النظر في تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة فمن الممكن النظر في تعديل بعض بنود المادة المشار إليها بحيث تتماشى مع قواعد حوكمة الشركات السابق الإشارة إليها.

- تساءل السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية عما إذا كان للسادة ممثلي الجهاز المركزي للمحاسبات مقترح محدد للتعديلات حتى يمكن أخذه في الاعتبار .
- أشارت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوي إلى أنه يمكن تعديل فقرات المادة ٢١ من النظام الأساسي والتي لم يتم التعرض لها بالتعديل ضمن التعديلات المقترحة بحيث تتماشى بنصوص تلك الفقرات مع قواعد حوكمة الشركات، مشيرة سيادتها إلى أنه لا مانع من دراسة ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات في هذا الشأن على أن يتم لاحقاً تعديل المادة وفق ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات.
- قام السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية بعرض مقترح تعديل المادة ٢١ من النظام الأساسي للشركة على السادة المساهمين للتصويت.
- طلبت السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوي إدراج مذكرة الجهاز المركزي للمحاسبات بشأن التعديل المقترح على نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة بمحضر الاجتماع.

رأى إدارة مراقبة حسابات الاتصالات بالجهاز المركزى للمحاسبات على التعديل المقترح على نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسى للشركة

١. أن إقتراح حذف كل من الفقرتين التاليتين " ألا يكون مدير أو موظف رئيسي أو عضو مجلس إدارة لدق ..... " من البند رقم (٢) ، " ألا يكون عضو مجلس إدارة مشترك في أي من الشركات العاملة مع الشركة أو أن يكون له ارتباط وثيق بأحد أعضاء مجلس الإدارة من خلال مشاركته في إحدى الشركات أو الجهات الأخرى " من بند رقم (٥) ، يتعارض مع كل من :-

المادة رقم (٩٥) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٩ والتي تنص بأنه " لا يجوز لعضو مجلس إدارة الشركة أن يقوم بصفة دائمة بأق عمل فني أو اداري بأية شركة مساهمة أخرى إلا بترخيص من الجمعية العامة للشركة التي يتولى عضوية مجلس إدارتها "

البند رقم ٢/٢ من دليل حكومة الشركات الصادر في ٢٠١٦ الذي يتضمن " عند اختيار الأعضاء المستقلين يتعين مراعاة ان يكون العضو قادر على تخصيص الوقت والاهتمام الكافي للشركة وألا يكون هناك تعارضاً مع مصالح أخرى له " .

٢. لم يؤخذ في الاعتبار عند تعديل المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة ما ورد بالبند رقم (٨/١) من دليل الحوكمة المذكور الخاص بعضو مجلس الإدارة المستقل، حيث تضمن ما يلي:

أ. "لا يكون من كبار العاملين بالشركة والا يكون (أيضاً) من مستشاريها أو مراقبي حساباتها خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه في المجلس".

ب. "لا تربط العضو المستقل علاقة قرابة أو صلة نسب بأى من مساهميها حتى الدرجة الثانية".

ج. "لا يكون مساهم بالشركة".

ونشير في هذا الشأن إلى امتلاك كلا من العضوين المستقلين السيد /احمد محمد جمال ابو علي ، والسيد /عمرو يوسف حسن الجنايني لعدد من الاسهم بالشركة.

مكتبة  
الجمعية للتصالات  
إدارة إسكندرية الصحراوي، الجيزة ٢٠٧٧  
م. ج. ابراهيم

مس. الجنائبي لعدد من الاسهم بال

محامون قانونيون وصفتهم

B7 القرية الذكية الكسلو طريق القا

وہادینت  
حکومت  
جلالپور  
محمد

د. \* ألا تتجاوز مدة عضوية العضو المستقل بالمجلس ٦ سنوات متتالية كحد أقصى وإلا أصبح عضو غير مستقل \*  
نوصي بالالتزام بأحكام الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر في عام ٢٠١٦.

- أشار السيد المستشار / شريف الشاذلي ( ممثل الحكومة ) إلى أنه لا مانع من الموافقة على التعديل المقترح على أن يتم مراعاة إدراج بند بالمادة المقترح تعديلها ينص على وجوب إمتناع العضو المستقل عن التصويت على أي قرارات لمجلس الإدارة تكون متعلقة بأى من الشركات التي يعمل أو يساهم بها.
- أشار السيد الدكتور / رئيس الجمعية العامة غير العادية إلى أنه سيتم مراعاة صياغة المادة وفق ملاحظات السيد المستشار / شريف الشاذلي ( ممثل الحكومة ) ، كما أشار سيادته إلى أنه سيتم أيضاً أخذ ملاحظات الجهاز المركزي للمحاسبات على نص المادة رقم ٢١ من النظام الأساسي للشركة في الاعتبار.
- وقد وافق السادة المساهمين بالإجماع على التعديل المقترح ( القرار )

قررت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات المنعقدة يوم الخميس الموافق ٢٩/٣/٢٠١٨ بإجماع أصوات السادة المساهمين الحاضرين والممثلين في الإجتماع الموافقة على تعديل نص المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي للشركة وتفويض مجلس الإدارة في إدخال أية تعديلات تراها الهيئة العامة للإستثمار أو الهيئة العامة للرقابة المالية على قرارات الجمعية ومشروع تعديل المادة رقم (٢١) من النظام الأساسي طبقاً لما يلي :-

نص المادة رقم ٢١ بعد التعديل	نص المادة رقم ٢١ قبل التعديل
يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعيينهم الجمعية العامة، وإستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالي:	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من سبعة أعضاء على الأقل ومن أحد عشر عضواً على الأكثر تعيينهم الجمعية العامة، وإستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر يتم تعيين مجلس الإدارة من أحد عشر عضواً على الوجه التالي:
أ- ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله في هذه المادة.	أ- ثلاثة أعضاء ممن تتوافر فيهم شروط الإستقلالية وفقاً لما سيرد تفصيله في هذه المادة.
ب- عضو ممثل العاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالاتصالات ، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة.	ب- عضو ممثل العاملين بالشركة ترشحه النقابة العامة للعاملين بالاتصالات ، ويشترط أن يكون من ضمن العاملين بالشركة.
ت- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.	ت- سبعة أعضاء يصدر بإختيارهم قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين لنسبة ١% أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط في الأعضاء المستقلين ما يلي:	ويتم ترشيح الثلاثة أعضاء المستقلين من قبل المساهمين غير الدولة المالكين لنسبة ١% أو أكثر من أسهم الشركة ويشترط في الأعضاء المستقلين ما يلي:
أ- ألا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة المصرية للاتصالات في رأس مالها خلال الخمس سنوات	أ- ألا يكون عاملاً بالشركة أو بإحدى الشركات التابعة أو الشقيقة التي تساهم الشركة المصرية للاتصالات في رأس مالها خلال الخمس سنوات

محمد إبراهيم عثمان



السابقة للترشيح.	السابقة للترشيح.
٢- ألا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهريّة سواء بصفه شخصيه أو كشريك أو مساهم لدى أيه جهه لديها أيه معاملات جوهريه مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقه التي تساهم الشركة في رأس مالها.	٢. ألا يكون خلال الثلاث سنوات السابقة على تعيينه ممن له معاملات جوهريّة سواء بصفه شخصيه أو كشريك أو مساهم أو مدير أو موظف رئيسي أو عضو مجلس إدارة لدى أيه جهه لديها أيه معاملات جوهريه مع الشركة أو شركاتها التابعة أو الشقيقه التي تساهم الشركة في رأس مالها.
٣- ألا يكون مستحقاً من الشركة أتعاباً أو مبالغ إضافية إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، أو له حق الإشتراك في أنظمة الحوافز بالإسهام أن وجدت ، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك في برامج المعاش بالشركة .	٣. ألا يكون مستحقاً من الشركة أتعاباً أو مبالغ إضافية إستثناء بدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة ، أو له حق الإشتراك في أنظمة الحوافز بالإسهام أن وجدت ، أو برامج المكافآت التحفيزية أو له حق الإشتراك في برامج المعاش بالشركة .
٤- ألا يكون له أيه علاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأى من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذي ونوابه	٤. ألا يكون له أيه علاقة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأى من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو الرئيس التنفيذي ونوابه
٥- ألا يمثل مساهمة جوهريّة في الشركة.	٥. ألا يكون عضو مجلس إدارة مشترك في إحدى الشركات العامله مع الشركة أو أن يكون له ارتباط وثيق بأحد أعضاء مجلس الإدارة من خلال مشاركته في إحدى الشركات أو الجهات الأخرى
٦- ألا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة	٦. ألا يمثل مساهمة جوهريّة في الشركة.
وفي حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء في الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو في حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحة أعلاه في الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضاً الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحة أعلاه	٧. ألا يكون قد سبق وأن كان عضواً بمجلس إدارة الشركة مدة تزيد عن تسع سنوات متصلة
ويجوز للشخص الإعتباري أن يمثل بأكثر من عضو في مجلس الإدارة ويتعدد ممثلي الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه في المجلس وفي هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين	وفي حالة عدم قيام المساهمين من غير الدولة بترشيح ثلاثة أعضاء مستقلين أو ترشيح أقل من ثلاثة أعضاء أو في حالة عدم توافر الإشتراطات الموضحة أعلاه في الأعضاء المستقلين المرشحين من قبل المساهمين من غير الدولة فإنه يجوز لمجلس الإدارة ترشيح أعضاء مستقلين لإستكمال عدد الأعضاء المستقلين المرشحين على أن يتوافر فيهم أيضاً الإشتراطات الخاصة بالأعضاء المستقلين الموضحة أعلاه
وفي جميع الأحوال على عضو مجلس الإدارة الذي يتبين وجود تعارض في المصالح بينه وبين الشركة التحي عن التصويت في الأمر المعروض على مجلس الإدارة	ويجوز للشخص الإعتباري أن يمثل بأكثر من عضو في مجلس الإدارة ويتعدد ممثلي الشخص الإعتباري في مجلس الإدارة بتعدد حضور ممثليه في المجلس وفي هذه الحالة تتعدد الأصوات بتعدد الممثلين

وانتهى الإجتماع حيث كانت الساعه الثامنة والنصف صباحاً من نفس اليوم.

المصرية للاتصالات  
١٢٤٢  
ج. إبراهيم عثمان

ICPENG  
محاسبين قانونيين ومستشارين  
١٢٤٢

B7 القرية الذكية، الكيلو ٢٨، طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي، الجيزة ١٢٥٧٧ مصر





تابع محضر الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٨

# المصرية للاتصالات

## جامعى الأصوات:

١. الأستاذ / حسين محمد حسين

٢. الأستاذ / جمال منصور محمد عيسى

## أمين سر الجمعية:

الأستاذ / أحمد عبد الله أحمد

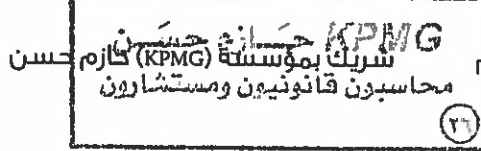
رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة -

رئيس قسم بالإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة -

مدير عام الإدارة العامة لشئون مجلس الإدارة بالشركة

## مراقب الحسابات مؤسسة KPMG حازم حسين:

- السيد المحاسب / سامى عبد الحفيظ أحمد إبراهيم



## الجهاز المركزى للمحاسبات:

١. السيدة المحاسبة / نوال مصطفى المحلاوى

٢. السيدة المحاسبة / وفاء محمد يوسف

٣. السيد الأستاذ / عاطف صبحى حسن

٤. السيدة المحاسبة / ماجدة صبحى محمد

٥. السيدة المحاسبة / للى نعمان فهمى

القائم بإعمال مديرة الإدارة و وكيل الوزارة

وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

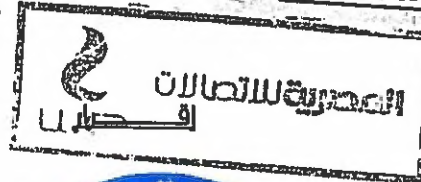
وكيل أول الوزارة نائب أول مدير الإدارة

وكيل الوزارة نائب أول مدير الإدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية

ماجدا إبراهيم عثمان

دكتور / ماجد إبراهيم عثمان

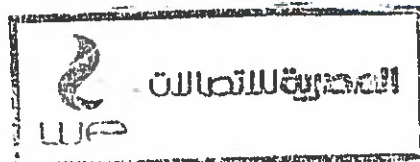


أقر أنا/ ماجد إبراهيم عثمان - رئيس مجلس الإدارة - بصفتي رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية للاتصالات بأنني مسئولاً مسئولية قانونية مقبولة عن ضحة ما ورد في هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات إنعقاد، وذلك في مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة.

رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجمعية العامة غير العادية

ماجدا إبراهيم عثمان

دكتور / ماجد إبراهيم عثمان



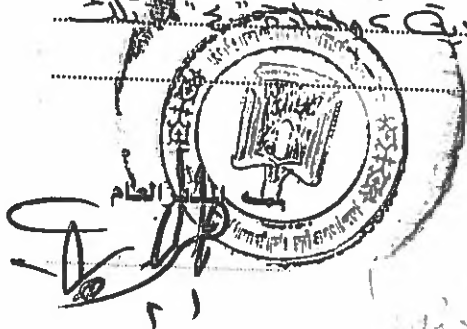


الهيئة العامة للاستثمار  
والمناطق الحرة  
قطاع الشؤون القانونية  
الإدارة المركزية لشئون التأسيس والشركات

## صورة طبق الأصل

أقرنا / ..... بصفتي / .....  
بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر  
اجتماع ( الجمعية العامة ) لشركة .....  
المنعقد بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢٩ وذلك تحت مسئوليتي ودون أدنى مسئولية على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة  
ويأبى مفض في تسليم واستلام المحضر.  
وذلك بعد سداد الرسم المقرر وقلده ( ..... )  
رقم ( ١١٢٤ ) بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢  
بموجب إيصال رقم ( ٨٢٤١٢٧ ) مجموعة  
والمقدم للهيئة بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢  
توقيع مقدم الطلب  
أحمد السيد محمد

"دون إخلال بحقوق المساهمين أو الشركاء في الشركة، فقد تم التصديق على هذا المحضر في حدود السلطة المقررة للهيئة  
بنص قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩  
لسنة ١٩٨١، وفي ضوء ما قدمته الشركة من مستندات وبيانات من الناحية الإجرائية فقط دون التطرق إلى محتوى المحضر  
أو مضمون ما ورد فيه من قرارات، ودون أدنى مسئولية على الهيئة في مواجهة المساهمين أو الشركاء في الشركة أو الغير  
عن مضمون ما ورد في المحضر من قرارات أو إجراءات أو بيانات". إلى السجل التجاري .....  
ملاحظات الهيئة على الشرائح الواردة (٩) ما فاسد ١٥٩ لسنة ١٩٨١  
إدارة الهيئة العامة للإقابة المالية رقم ٢٧ تاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٦ بشأن إصدار الدليل  
المطابق لائحة الشركات العامة من مركز الخبراء الماليين بالهيئة العامة للإقابة المالية  
فيما يتعلق بالمعيار الأساسي "حالة الإدارة" ١٥.١٢.١ تشكيل مجلس الإدارة المقصود بالبيان  
لتحقيق نظام المعيار ٢ وكذا مواصلة الفقرة السابقة السابقة من المادة الرابعة من قرار مجلس  
إدارة هيئة الإقابة المالية رقم ٢٠١٣/١٣ بتاريخ ٢٠١٣/١٣  
فيما يتعلق بالاعتمادات المالية بالبحرية ٢٠١٣/١٣  
المستأجد



مدير الإدارة

د/ محمد محمد

٢٠١٨/٥/٢١

المحامي

إبراهيم محمد